

مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية  
العدد (٣) - سبتمبر ٢٠٢٢ م  
الترقيم الدولي للمطبوعة: 2812-541X    الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٥٤٢٨-٢٨١٢  
الموقع الإلكتروني: <https://jlais.journals.ekb.eg>

**كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي:  
دراسة تحليلية**

**أ/ نوره يس محمد محمود**

باحثة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences

Vol (3) – Sept 2022

Printed ISSN :2812-541X

On Line ISSN : 2812-5428

Website : <https://jlais.journals.ekb.eg/>

## كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: دراسة تحليلية

أ. نوره يس محمد محمود

باحثة دكتوراه بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة

### مقدمة:

بدا التصنيف النحوي في أول ظهوره صعب الفهم، إلا أن الملكة اللغوية وقتئذ كانت تتناسب مع طبيعته، ومع توالي القرون وظهر أجيال جديدة دعت الحاجة إلى تيسير النحو، مما أدى إلى ظهور عدد من المحاولات، هدفها الأساسي هو التعليم، ومع تزايد التعقيد والصعوبات في القواعد النحوية، ازداد الطلب على التيسير خاصة بعد أن بلغ التعقيد ذروته سواء في المنهج أو في القضايا الجزئية، حيث تحولت كتب النحو إلى ألغاز، مما أدى بدوره إلى إرهاق كل من الباحثين والمتعلمين.

وقد أصبح ابتكار عوامل من شأنها أن تسهل النحو ضرورة ملحة بين النحويين من أجل أن يكون تعلم القواعد النحوية وسيلة سهلة لتعلم اللغة العربية، وليس غاية صعبة المنال، وهذا ما اتبعته المدرسة الأندلسية، حيث أسهموا بكثرة في شرح كتب السلف ونظم المتون.

والجدير بالذكر أن ابن مالك كان له دور كبير في تيسير النحو وجعله قريباً من المتعلمين، إلى الحد الذي أصبحت فيه كتبه مرجعاً لمن أراد أن يتعلم النحو، وتوضح أبرز مظاهر التيسير النحوي عند ابن مالك في تنظيم موضوعات النحو وتسهيلها للمتعلمين؛ إذ أن تجربة ابن مالك في تعليم النحو وتدريبه،

جعلته مدرّكاً لوظيفته وللهدف منه؛ إذ كان الهدف من ذلك تقويم الألسنة وصرفها عن الخطأ، ولا شك أن ذلك يتحقق إذا خلت قواعده من التعقيد والتكلف والابتعاد عن الافتراض والتقدير، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن ابن مالك كان يستخدم بعض المصطلحات والتعريفات الصعبة في أحيان عديدة، الأمر الذي أدى بأبي حيان إلى شرح التسهيل، وهذا نزولاً على رغبة الكثير من المتعلمين والباحثين.

ولا شك أن التحليل النحوي له فائدة عظيمة، حيث إنه يهدف إلى إدراك معاني الكلام، وإلى معرفة أسراره ودقائقه، ولا غنى للباحث في النحو العربي عنه، فالتحليل النحوي له مكانة عظيمة وبالغة في مجال الدراسات النحوية، وفي هذا البحث سوف تتناول الباحثة تحليل الجزء الأول من كتاب "التذليل والتكميل في شرح التسهيل" لأبي حيان الأندلسي، وهو أحد الكتب التراثية المشهورة التي شرحت كتاب ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وأسأل الله التوفيق والسداد في تحليله.

#### أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

اختارت الباحثة كتاب التذليل والتكميل لأبي حيان لتتناوله بالتحليل، وذلك لما له من أهمية بالغة بين المصنفات النحوية، كما أنه من أهم شروح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي، وهو أحد كتب التراث العربي الغنية بمادتها العلمية، كما أنه نال شهرة واسعة، واشتهر في حياته وبعد وفاته، كما أنه ساعد العلماء كثيراً في فهم كتب ابن مالك، حيث أوضح غامضها وقربها كثيراً على الباحثين، وهي محاولة متواضعة من الباحثة لإبراز جهود أبي حيان في شرح كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك، والذي يعد من أبرز الكتب الجامعة التي صُنفت في علم النحو، ولا يخفى على أحد الفوائد الجمة التي تعود على الباحثين والدارسين من تحليل كتب التراث النحوي التي لها بالغ الأثر في تسهيل وتبسيط علم النحو وقواعده.

## أهداف البحث:

تهدف الباحثة من خلال تحليل هذا المصنف النحوي إلى عدة أهداف

وهي:

١. بيان أهمية كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان.
٢. تحليل محتوى الكتاب وبيان منهج أبي حيان في شرحه وبيانه.
٣. دراسة مقومات المادة العلمية الواردة في الكتاب والكشف عن خصائصها في مجال القواعد ومستواها، والتعريفات وخصائصها، والتعليقات وأنواعها وأبرز مجالاتها، وكذلك التقسيمات وأطرها.
٤. دراسة الشواهد الواردة في الكتاب وحصرها عددياً، بالإضافة إلى حصر المسائل الخلاقية الواردة في الكتاب وبيان عددها وتوضيح نماذج من أنماط الخلاف واتجاهاته وأسلوب عرضه.
٥. بيان الخصائص التعليمية في الكتاب مثل اللغة المستعملة في عرض المسائل من حيث الوضوح وعدمه، والتفسير اللغوي لبعض المفردات، وغيرها.

## منهج البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يبحث في الظاهرة ويصفها ثم يتم تحليلها في ضوء هذا البحث، ثم استنتاج النتائج التي تستمد من البحث.

## خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة

وفهارس، وهي كالتالي:

المقدمة وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمصنف العلمي المراد تحليله ومؤلفيه.

- المبحث الثاني: دراسة مقومات المادة العلمية الواردة في كتاب التذليل والتكميل.  
المبحث الثالث: دراسة الشواهد الواردة في كتاب التذليل والتكميل.  
المبحث الرابع: دراسة المسائل الخلافية الواردة في كتاب التذليل والتكميل.  
المبحث الخامس: دراسة الخصائص التعليمية لكتاب التذليل والتكميل.  
المبحث السادس: منهج أبي حيان في كتابه التذليل والتكميل من خلال المباحث السابقة.  
الفهارس وتشتمل على: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الأشعار، وفهرس المحتويات.

## المبحث الأول: التعريف بالمصنف العلمي المراد تحليله والتعريف بمؤلفيه

في هذا المبحث سوف يتم التعريف بكتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، كما سيتم عرض موجز لابن مالك ومسيرته العلمية التي يتخللها تأليفه لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ثم التطرق لمكانة أبي حيان الأندلسي ومسيرته العلمية وشرحه لكتاب التسهيل من خلال كتابه التذيل والتكميل بشيء من الحصر والتحليل.

- **عنوان المصنف الذي تم اختياره للتحليل:** التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لمؤلفه أبي حيان الأندلسي، وهو شرح لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي.

- **معلومات الطبعة المعتمد عليها:** كتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل بتحقيق الدكتور: حسن هندراوي، الناشر: دار القلم، بدمشق، الجزء الأول من الكتاب. ويلاحظ على تلك الطبعة أنها غير ملحقة بالفهارس الفنية التي تشتمل على الآيات القرآنية والأحاديث والآيات الشعرية والأعلام وغيرها، (وقد زاد هذا الأمر من صعوبة حصر الباحثة للشواهد والمسائل الخلاقية، حيث اضطرت إلى قراءة كامل صفحات الكتاب لاستخراج تلك الشواهد والمسائل).

**أولاً: التعريف بابن مالك:**

**اسمه ومولده:**

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد عام ٦٠٠هـ، كان يعتنق المذهب المالكي في المغرب، والشافعي في المشرق، تسببت الأوضاع المضطربة في تلك الفترة الزمنية بالأندلس إلى رحيله إلى المشرق<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م، (٢/ ٢٢٢).

### مسيرته العلمية:

يُعد ابن مالك من أكثر نحاة القرن السابع شهرة، فقد كان إمامًا في علم القراءات القرآنية وعللها، كما أكثر من نقل غريب اللغة، واطلع على وحشيها، وكان في النحو والصرف بحرًا لا يجارى، وأحد الأخبار الذين لا يباريهم أحد، كما كان مطلعًا على أشعار العرب الغريبة التي لا يطلع عليها عالم آخر من علماء النحو، لدرجة أن النحاة كانوا يتعجبون من أين جاء بتلك الأشعار التي يستشهد بها على اللغة والنحو، وكان ينظم الشعر بكل سهولة بمعظم بحور الشعر من بحر الرجز والطويل والبسيط وغيرها، وقد عاش بدمشق فترة من الزمن ألف فيها مصنفاً واشتغل عليها، وقد تصدر بالتزينة العادلية وبالجامع المعمور، وقد تخرج به جماعة كثيرة على يده، كما صنف تصانيف مشهورة<sup>(١)</sup>.

### شيوخه:

ذكر بعض تلامذة ابن مالك أنه قرأ على ثابت بن حيان في بجان وهو أحد أئمة المقرئين، وجلس في حلقة أبي علي الشلوبين ما يقرب من ثلاثة عشر يومًا، كما أخذ عن ابن يعيش الحلبي<sup>(٢)</sup>.

### تلاميذه:

عمل ابن مالك بتدريس علوم العربية في حلب قبل أن ينتقل إلى دمشق التي أكمل بها حياته، وكان من أبرز تلاميذه ابنه بدر الدين، والشيخ النووي، وشمس الدين بن أبي الفاتح، وزين الدين أبو بكر المزني، والشمس البعلبي، وناصر الدين بن نافع، وأبو عبد الله الصيرفي وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، صيدا- لبنان، المكتبة العصرية، (١/ ١٣٠).

(٢) ينظر: السابق نفسه، (١-١٣١).

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ص ١٣٠).

### مؤلفاته:

من أهم مؤلفات ابن مالك "ألفية ابن مالك" و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"الموصل في شرح المفصل" و"شرح الكافية الشافية"، و"الفوائد المحوية والمقاصد النحوية"، و"سبك المنظوم وفكّ المختوم"، و"لامية الأفعال"، و"إعراب مشكل البخاري"<sup>(١)</sup>.

### ملاح منهج ابن مالك في مصنفاته النحوية:

اتسم المنهج النحوي لابن مالك بعدة خصائص أبرزها التجديد والابتكار في منهج التأليف؛ حيث أنه كان السائد أن يتم تقسيم النحو إلى أبواب أو فصول، وهناك من لم يبد اهتمامًا بالتقسيم إذ لم يضع تيويب أو تفصيل، أما ابن مالك فقد وضع رؤوس الأمور في أبواب وفروعها في فصول، وهذا إنما يُعد أكثر التقسيمات حداثة، كما اتسم منهجه النحوي أيضًا بالنظم العلمي حيث وصل عدد الأبيات التي نظمها أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو واللغة والقراءات، ويتضح من مؤلفاته أن المنظومة تتكون من خمسة عشر مصنفًا، هذا بجانب التيسير حيث راعى ابن مالك الالتزام بالسهولة واليسر في كافة اتجاهاته حتى ينأى عن التكلف والتعقيد، كما اتسم منهج ابن مالك في النحو بالمزج بين مذاهب النحاة بدون تحيز، فقد كان يتحرى الدقة والأمانة في ذلك، كما حرص ابن مالك على مزج النحو باللغة والقراءات كلما سنحت الفرصة وذلك من أجل بيان لهجات العرب في الأدوات والألفاظ، وبالإضافة إلى ذلك اتسم المنهج النحوي الخاص بابن مالك بعرض الشواهد حيث أدى اهتمام ابن مالك باللغة والقراءات إلى

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، (ص ٢٧٠).



المضي في استخراج الشواهد الواردة في القرآن الكريم أولاً، فإن لم تتوفر يذهب إلى الأحاديث، وإن لم يجد يتجه إلى الأبيات الشعرية التي رويت عن العرب<sup>(١)</sup>.  
**وفاته:**

توفى ابن مالك في دمشق عام ٦٧٢هـ، وتم دفنه في سفح جبل قاسيون<sup>(٢)</sup>.

### كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:

يعتبر كتاب التسهيل لابن مالك من أكثر مؤلفاته شهرة إذ أنه وضع فيه خلاصة علمه وخبراته ودراسته، وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يشمل اجتهادات عديدة فيما يتعلق بعلم النحو، وقد أشاد أبو حيان الأندلسي في كتابه التذليل والتكميل بهذا الكتاب حيث قال عنه في تفسير البحر المحيط أنه "أحسن كتاب موضوع في علم النحو وأجله، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام، كتاب: تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجبائي الطائي المقيم في دمشق"<sup>(٣)</sup>، وقال عنه أيضاً في كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل "فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي مقيم دمشق - رحمه الله - أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنّف"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دمشق، دار القلم، ١٩٨٩م، (ص ٥٤).

(٢) ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (ص ٤٢٨، ٤٢٩).

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠م، (١/ ٦).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هندواوي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨م، (١/ ٦).

والجدير بالذكر أن ابن مالك بذل جهداً كي يجعل كتاب التسهيل مبسطاً، فكان يحاول ضبط تعاريفه ويُخرج منها ما هو غير مفهوم، ولكنه أفاض وأطال فيه، كما تعمق في تناول الخلافات التي وردت في المسألة الواحدة، الأمر الذي تسبب في وجود بعض المصطلحات والتعريفات الصعبة والمعقدة، مما جعل فهم الكتاب مقتصرًا على العلماء والمختصين وذوي الخبرات، هذا أدى بابن مالك إلى أن يشرحه بنفسه، ولكنه لم يكمله، فاستكملة ابنه بدر الدين، ثم تناوله أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي بالشرح أيضاً.

### ثانياً: التعريف بأبي حيان:

#### اسمه ومولده:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، أثير الدين، أبو حيّان الجيّاني الغرناطي النّفزي الأندلسي، ولد في الأندلس عام ٦٥٤هـ، ورحل إلى فاس عام ٦٧٨هـ<sup>(١)</sup>، ولكنه لم يستقر فيها إلا أيام معدودة، تجول بعدها في مدن عديدة بالمغرب وتواصل مع علمائها<sup>(٢)</sup>، أما عن لقبه "أبو حيّان" فإنما يُنسب إلى حيّان ولده الأكبر<sup>(٣)</sup>.

كان أبو حيّان في أول أمره مالكيًا، ثم اعتنق المذهب الظاهري الذي كان سائدًا في الأندلس، ولكن عندما استقر في مصر اعتنق المذهب الشافعي الذي كان سائدًا هناك<sup>(٤)</sup>.

#### مسيرته العلمية:

---

(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، القاهرة، دار ابن كثير، ١٩٨٦م، (٦/ ١٤٦).

(٢) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ص ٢٨٠).

(٣) ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (ص ٥٥٩).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الهند، س دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد، ط٢، ١٩٧٢م، (٤/ ٣٠٨).

توجه إلى مصر ليجد ما كان يبحث عنه من حركة علمية تعتمد في أساسها على المؤلفات الضخمة التي تم تأليفها على مر الأجيال، فلم تقتصر معرفة أبي حيان على علوم الدين واللغة والأدب، وإنما امتدت لتشمل علوم أخرى مثل التصوّف وكتب الأديان الأخرى، هذا بجانب درايته وعلمه باللغة الأعجمية وكذلك اللغة التركية، وحينما منحه السلاطين والأمراء بمصر مكانة مرموقة استقر بالقاهرة، كما توجه إلى مكة المكرمة والشام<sup>(١)</sup>.

#### شيوخه:

أخذ أبو حيان علوم العربية من أبرز العلماء الأجلاء في عصره، ومن بينهم بهاء الدين ابن النحاس، وأحمد بن الزبير الغرناطي، وابن الضائع وأبي جعفر بن الزبير النقي، وابن أبي الأحوص، وأبو الحسن بن الربيع، وغيرهم من العلماء، وقد بلغ عدد شيوخ أبي حيان وأساتذته ألف وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

#### تلاميذه:

تتلمذ على يد أبي حيان عدد كبير من التلاميذ، من بينهم تاج الدين السبكي، والمرادي والسمن الحلي والصلاح الصفدي، أما عن مصنفاة فمنها البحر المحيط، والتذليل والتكميل وارتشاف الضرب من لسان العرب<sup>(٣)</sup>.

#### مؤلفاته:

ترك أبو حيان إرثاً من مؤلفاته للأجيال من بعده يبلغ ستة وستين مصنفاً تنوعت ما بين وجيز ووسيط وبسيط، بعضها مطبوع والبعض الآخر غير مطبوع، ومن أمثلة المؤلفات المطبوعة "تقريب المقرب في النحو"، و"التدريب في

(١) ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (ص ٥٥٩).

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م، (٥/ ٢٧٨-٢٨٠).

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات، (٥/ ١٧٥).

تمثيل التقريب"، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب"، و"النكت الحسان في شرح غاية الإحسان"، و"تذكرة النحاة"، و"ديوان أبي حيان"<sup>(١)</sup>.

### ملاحح منهج أبي حيان في مصنفاته النحوية:

يتبع أبو حيان الأندلسي المذهب البصري، ويُرجح أن هذا المذهب هو الذي جعل أبا حيان يختلف مع ابن مالك في بعض الأدلة التي يعتمد عليها في بناء قواعده النحوية، وذلك لأن هذه الأدلة يشوبها بعض الاحتمالات، والأدلة متى اختلط بها احتمالات يسقط الاستدلال بها<sup>(٢)</sup>.

### وفاته:

توفى أبو حيان الأندلسي في القاهرة عام ٧٤٥هـ، ودُفن بمقبرة الصوفية<sup>(٣)</sup>.

### كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان:

يعتبر كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل أحد الكتب الوافية والجامعة لكل الآراء المتناثرة التي أدلى بها النحاة على اختلاف منازعهم، وتم وصف هذا الكتاب بأنه اشتمل على كم هائل من العلم لا يشمل كتاب آخر، وقد ظهرت الثقافة القرآنية لأبي حيان الأندلسي في كتابه التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وهذا ليس غريباً حيث سبق له أن فسر القرآن، وهذا إنما كان نابغاً من تمكنه العظيم منه، وسهولة استحضار آياته في حال ما إذا دعت الحاجة إلى الاستشهاد، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان أبو حيان الأندلسي مُلم

(١) ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، (٣/ ٢٩٧).

(٢) ينظر: تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، (ص ١٨).

(٣) ينظر: السابق نفسه، (ص ٢٢).

بالقراءات القرآنية، ويذكر أن أبا حيان لم يترك مسألة إلا وقد تناولها بالشرح في كتابه، حيث ناقش فيه آراء ابن مالك واستدرك عليه في عدة أمور، وتتحى جانباً عن الأمور التي خالف فيها ابن مالك ما أورده أبو حيان في الألفية وغيرها من كتبه ومؤلفاته<sup>(١)</sup>.

وكتاب التذليل والتكميل هو مصنف نحوي علمي، وليس تعليمي، حيث أن أسلوب الكتاب لا يتناسب مع المتعلمين المبتدئين في تعلم النحو، وسوف يأتي بيان ذلك في المبحث التالي.

وقد أوضح أبو حيان في مقدمة كتابه "التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" تقديره ومدحه لما أورده ابن مالك في كتابه، كما حصر الدوافع التي أدت به إلى شرح كتاب ابن مالك والتي اتضحت - في غرابة المصطلحات وكثرة المسائل وتعددتها، وصعوبة الفهم الأمر الذي أدى بالناس إلى العدول عنه وتركه جانباً، فجاء في كتابه (ولما كان مفرط الإيجاز، غريب الاصطلاح، حاشداً لنوادير المسائل، عرض فيه من الاستعجاب، مما أدى إلى التأخر عنه والإحجام، فنابذه الناس بالعرء)<sup>(٢)</sup>، مما أدى بأبي حيان إلى شرح كتاب التسهيل وذلك كان نابغاً من رغبته في ختام حياته العلمية بكتاب يوضح مدى تأصله في ميدان الدراسات النحوية وذلك من خلال توظيف قدراته ومهاراته في فهم نصوص القرآن، وإبراز توجيهاته في تقرير القواعد والاحتجاج بها.

وقد ذكر أبو حيان عدة شواهد في المقدمة جميعها من الأبيات الشعرية؛ أوضح فيها أبو حيان الدافع إلى تأليفه كتاب التذليل والتكميل، وكان أول تلك الشواهد حينما وجه أهل مصر والشام إلى أبي حيان الأندلسي طلباً باستكمال شرح كتاب التسهيل حتى يستفيد منه طلاب العلم، وكذلك حتى تتضح

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٩٨م، (١/ ٣-٤).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٦).

الموضوعات المهمة به بعد ما تم التنويه عنها فقط من قبل ابن مالك فجاء في أولها<sup>(١)</sup>:

تبدي، فخلنا وجهه فلق الصبح      يلوح لنا من حالك الشعر في جنح

وفي آخرها:

إليك -أبا حيان- مني تحية      يفوق شذاها مسك دارين في النفح

بدأت بأمر تمم الله قصده      وكمله باليمن منه وبالنجح

وسهلت تسهيل الفوائد محسنًا      فكن شارحًا صدري بتكملة الشرح<sup>(٢)</sup>

وورد شاهد ثاني يتعلق بالشأن نفسه وهو مطالبة أبي حيان أن يستكمل

شرح الكتاب، وجاء فيه:

لقد نادى لسان العج      ز في الجم الغفير

بأن لن يصلحوا طرا      لذا الأمر الخطير

سوى الحبر الإمام الأو      حد المولى الأثير

أبي حيان ذي الإحسا      ن والفضل الغزير<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٧).

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٨).

أما الشاهد الثالث والأخير فجاء أيضاً مطالباً أبا حيان أن يكمل مسيرته في شرح كتاب ابن مالك، فمدحوه راجين منه أن يحقق لهم ما يريدوه، فقالوا: تيمن بها من غرة نورها الشمس أضاعت دجى الأيام، فارتفع اللبس وألمم بمغنى دولة ناصرية تكنفها الإقبال والنصر والأنس تولى لها التدبير أروع ماجد كثير التوقي، شأنه الجود والبأس<sup>(١)</sup>

ويتضح للباحثة من خلال قراءة مقدمة التذليل والتكميل لأبي حيان أنه لم يذكر فيها المنهج الذي اتبعه في كتابه "التذليل والتكميل في شرح التسهيل"، وبناءً عليه لن تتمكن الباحثة من التوصل إلى المنهج الذي اتبعه أبو حيان إلا بعد إنهاء إطلاعها على الكتاب وتحليله، وسوف تفرد الباحثة لذلك بحثاً مستقلاً.

---

(١) ينظر: السابق نفسه، (١ / ١١).

## المبحث الثاني: دراسة مقومات المادة العلمية الواردة في كتاب التذليل والتكميل

في هذا المبحث ستدرس الباحثة مقومات المادة العلمية الواردة في كتاب التذليل والتكميل لأبي حيان وستحاول الكشف عن خصائصها في عدة مجالات منها؛ القواعد ومستواها، التعريفات وخصائصها، والتعليقات وأنواعها وأبرز مجالاتها، وحجم العلل في الكتاب، والتقسيمات وأطرها، والتأويلات وأسبابها.

(١) مجال القواعد ومستواها:

وجدت الباحثة من خلال ما ورد في (الجزء الأول) من كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل أن مجال القواعد التي عرضها فيه أبو حيان كانت تدور حول الموضوعات النحوية فقط، كما أن أسلوب أبي حيان الأندلسي يرقى لذوي الاختصاص والخبرة في اللغة العربية والقواعد النحوية ولا يتناسب قط مع المبتدئين، خاصة في مقدمة الشارح إذ قال (وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله، ومناقشته فيما حرر، والانتقاد لما فيه قرر، ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكْتساب، المزري بذوي المعارف والأحساب، وأنى يكمل انتحال، لمن توالى عليه أمحال، أو يتحصل إقبال، لمن تقسم منه البال) <sup>(١)</sup>، وقد جاءت بعض الفقرات صعبة الفهم على المبتدئين في دراسة النحو، مثل قوله (وقوله إسناداً احتراز من المفرد نحو "زيد"، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك، وخير منك، و غلام زيد، وزيد الخياط إذا كان الخياط صفة، فهذا كله مركب بغير إسناد، فلا يسمى كلاماً) <sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (٧ / ١).

(٢) ينظر: السابق نفسه، (٣٠ / ١).



## (٢) التعريفات وخصائصها:

عند الاطلاع على كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، وجدت الباحثة في الجزء الأول من هذا الكتاب العديد من التعليقات والتوضيحات للتعريفات التي وجدها أبو حيان مجملة أو غير مُسندة معرفياً عند ابن مالك، حيث يُلاحظ أن أبا حيان قد أحدث نوعاً من التوافق بين عنوان الكتاب الذي اختاره وبين ما تضمنه الكتاب من آراء وملاحظات قد انصبت على اللغة التي تصف المصطلحات والحدود التي استعملها ابن مالك في التسهيل، ويظهر ذلك من بداية الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل، حيث وجدت الباحثة أن أبا حيان يقيم تصوره على النظر في المصطلحات النحوية التي استعملها ابن مالك، مما يبرهن على أن التذليل والتكميل ليس مصنفاً موجهاً لفئة المتعلمين؛ ولكنه يعد أداة ومرجع أساسي للمتخصصين من دارسي النحو العربي.

ويظهر للباحثة من خلال النظر في كتاب التذليل والتكميل أن أبا حيان قد تيقن أن هناك مصطلحات خاصة لكل علم، وأن تلك المفاهيم التي يدل عليها المصطلح هي عبارة عن نتاج العلم في مرحلة معينة من مراحل تطوره، حيث إن العلم هو الذي يوجد المفاهيم التي لم توجد قبله، ومن الأمثلة على ذلك؛ قول أبي حيان في التذليل والتكميل وهو يعترض على ابن مالك: (وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح "النحو" وبيانه، وحينئذٍ يشرع في شرح ما ذكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل)<sup>(١)</sup>.

كما أن أبا حيان قال في بداية مقدمة التذليل والتكميل: (ولما كان مفرد الإيجاز، غريب الاصطلاح، حاشداً لنوادير المسائل، عرض فيه من الاستعجاب ما

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٣).

أدى إلى التأخر عنه والإحجام...<sup>(١)</sup>، حيث انتقد أبو حيان غرابة المصطلح عند ابن مالك بقوله "غريب الاصطلاح".

كما أشار أبو حيان إلى صعوبة وضع الحدود في أي علم من العلوم بشكل عام، وفي علم النحو بشكل خاص، حيث علل لقول ابن مالك "باب شرح الكلمة" بدلاً من "باب حد الكلمة": (ذكر المصنف باب شرح الكلمة، ولم يذكر باب حد الكلمة؛ لأن الحد للنشء عسير الوجود، فعدل عن لفظ "حد" إلى لفظ "شرح"، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه)<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ ذلك فيما ذكر أبو حيان عن حد علم النحو، فيقول: (وقد كثر ما صنف الناس من الكتب في هذا العلم، وما تعرض أحد منهم لحدّه إلا القليل)<sup>(٣)</sup>.

كما لاحظت الباحثة أن أبا حيان قد عمد إلى استخدام لفظ "المصطلح" أحياناً، كما استخدم لفظ "الاصطلاح" أحياناً أخرى، وكمثال على ذلك ما ذكره في تعريف الإسناد حيث قال: (الإسناد في اصطلاح النحويين: ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة...)<sup>(٤)</sup>، فهنا استخدم لفظ "اصطلاح"، ومنه أيضاً قوله: (وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح: هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ، والفاعل....)<sup>(٥)</sup>، أما لفظ المصطلح فمثال عليه ما ذكره في شرح الكلم: (وقوله: من الكلم يريد بذلك الذي هو جمع "كلمة" المصطلح عليه)<sup>(٦)</sup>، ومنه أيضاً قوله: (لأننا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغيير، كنا

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٦).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٣).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٣).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٣٢).

(٥) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٥٨).

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٩).

قد خصصناه ببعض التغييرات... كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية<sup>(١)</sup>.

كما يُلاحظ أن أبا حيان أدرك أهمية التعريف بالنسبة للمصطلح، حيث إنه يزيل غموضه وإبهامه، ويقرب مفهوم المصطلح للأذهان، لذلك لم يغفل أبو حيان عن ذكر التعريف في كل مصطلح من مصطلحات علم النحو، كما كان يذكر الحد في اللغة والاصطلاح، ويستشهد بأقوال العلماء المتعددة في كل باب من أبواب الكتاب، وكمثال على ذلك ما ذكره في تعريف مصطلح "الإعراب" فقال: (الإعراب لغة ينطلق على الإبانة.... وأما في الاصطلاح فحده المصنف بما ذكر... وهذا الذي ذهب إليه المصنف قول طائفة من النحاة... وذهب متأخرو أصحابنا إلى...)<sup>(٢)</sup>، وقوله في شرح معنى "الكلمة": (قوله الكلمة لفظ شرع المصنف -رحمه الله- في حد "الكلمة" المصطلح عليها في النحو؛ إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسموالفعل والحرف، وتنطلق على الكلام، نحو ما روى "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل....)<sup>(٣)</sup>.

وقد لاحظت الباحثة أيضًا اهتمام أبي حيان بشرح المصطلحات النحوية وتفسيرها وكذلك تحرير الحدود في أجزاء محددة من الكتاب، وذلك إنما يعود إلى وضوح المصطلحات واستقرارها في ذلك العصر، ومثال على ذلك قوله في حد كلمة الوضع (ويدخل في هذا الحد "الكلام" عند من يرى أن دلالاته على معناه وضعية، فإن الكلام لفظ مستقل دال بالوضع، ويخرج عن هذا الحد ما استعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز أو النقل، ك"أسد" المراد به الشجاع، وك"أسد" المراد به شخص، فإنه منقول من الحيوان الموضوع له لفظ "أسد"، فإذا

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٣٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ١١٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ١٤، ١٥).

استعمل في أحد هذين المعنيين فلا يكون كلمة إذ ذاك لأنه نقص منه قيد الدلالة بالوضع، إذ يصدق عليه -والحالة هذه- أنه لفظ مستقل غير دال بالوضع<sup>(١)</sup>. وتستنتج الباحثة مما سبق أن أبا حيان قد اهتم كثيراً بالتعريفات والحدود، واستطاع توظيف التعريف واستفاد منه في عرضه للباب النحوي، كما ربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد كان المعنى الاصطلاحي عنده امتداداً للمعنى اللغوي، وقد أوضحت ذلك الأمثلة السابقة.

### (٣) التعليقات وأنواعها:

لم يُكثر أبو حيان من التعليقات الافتراضية التي وجه لومه للنحويين عليها<sup>(٢)</sup>، حيث أراد أن تكون الأحكام النحوية خالية من العلل الجدلية، كما أنه دعا إلى إلغاء التعاليل التي ليس لها فائدة، وذلك انطلاقاً من رغبته في جعل الأحكام النحوية خالية من التعاليل<sup>(٣)</sup>، وقد تابع أبو حيان "ابن مضاء" في إلغاءه للعلل، حيث ألغى ابن مضاء العلل الثواني والثالث، وذلك لأنها تفسد النحو، وتجعل له مسائل معقدة متشعبة، وكان أبو حيان يبتعد عن تلك التعليقات مثل "ابن مضاء"<sup>(٤)</sup>، وقد كرر أبو حيان أمر رفضه للتعليقات كثيراً، كما اعترض على ابن مالك في ذهابه إلى تعليل أمور وضعية لا حاجة إلى تعليلها، حيث قال عند كلامه على تاء التأنيث: (وقوله الماضي يشمل المتصرف والجامد، نحو: ضربت ونعمت وبئست. وعلل المصنف في شرعه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع، فقال: "للاستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: افعلي، وللاستغناء

(١) ينظر: السابق نفسه، (١/ ١١٧).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: دراسة وتحليل اختبارات أبي حيان النحوية في كتابه، أحمد القاضي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، (ص ٤٧٨).

(٣) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ٢٠١٣م، (ص ٤٢٠-٤٢٢).

(٤) ينظر: أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦٦م، (ص ٣٩١).

عنها بتاء المضارعة نحو: هي تفعل، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقي فيه ساكنان". وهذه التعاليل هي تعاليل لخصوصيات وضعية، فلا حاجة إليها<sup>(١)</sup>.

فلم يكن يرى أبو حيان في التعليقات القاصرة فائدة كبيرة، بل يرى أن النحويين قد أفسدوا النحو بعلمهم وحججهم الضعيفة الواهية التي لا فائدة منها ولا نفع، كما أن هناك من هذه التعليقات ما لا تدعو الحاجة إليه أصلاً؛ مثل تعليلهم الأمور الوضعية، وذلك لأنه لا يمكن أن يعلل كل شيء، فكان أبو حيان يرفض التعليقات للأمور الوضعية، حيث أشار إلى أن تلك الأمور الوضعية لا يصح أن تعلل<sup>(٢)</sup>.

ومن الاعتراض الذي ساقه أبو حيان على ابن مالك في العلل التي نكرها في دخول اللام على الفعل المضارع ودخول الإعراب على الفعل كما دخل على الاسم، قوله: (وأما دخول اللام فتقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول: لقائم، ولا يجوز: لقام. واضطرب في هذه اللام قول أبي علي، فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه. وبه قال الصيمري. وقال في موضع آخر..... فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علة فيه وهذه العلة والتي قبلها إذا حقت لا يصح شيء منها، ولتزييف ذلك مكان غير هذا. ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل. وقد طول المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره مما يوقف عليه في شرحه. والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٦٩).

(٢) ينظر: أبو حيان النحوي، (ص ٣٩٣ - ٣٩٤).

الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم<sup>(١)</sup>. حيث لاحظت الباحثة أن أبا حيان قد اعترض كثيرًا على تعليقات ساقها ابن مالك لتعليل أحكام وقواعد نحوية، ويرى أبو حيان أنه لا طائل من عرضها ولا جدوى.

أما عن التعليقات التي أوردها أبو حيان في كتابه التذليل والتكميل فمن خلال ملاحظة الباحثة هي تعليقات لبيان أو لتفسير وشرح كلام ابن مالك وتوضيح مراده مما يقول في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أو لإثبات رأيه فيما يستدركه على ابن مالك من نواقص في كلامه، ومن أبرز الأمثلة على التعليقات التي أوردها أبو حيان في كتابه (ذكر المصنف باب شرح الكلمة، ولم يذكر باب حد الكلمة؛ لأن الحد للشئ عسير الوجود، فعدل عن لفظ حد إلى لفظ شرح، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه، وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح النحو وبيانه، وحينئذ يشرع في شرح ما ذكر، لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل)<sup>(٢)</sup>، وكذلك قوله: (وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله "لا تقبل"، فهو عَدَمِي، والعَدَمِي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقوّمت منه الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها أسلوب)<sup>(٣)</sup>. والتعليقات التوضيحية في شرح أبي حيان كثيرة، وساقها - كما ذكرت الباحثة سابقاً- لتوضيح وشرح أقوال ابن مالك، أو لاستدراكه عليه في أحد القواعد أو الأحكام.

أما عن التعليقات الافتراضية، والعلل الثواني والثالث، فلم يتبع أبو حيان هذا الأسلوب في كتابه التذليل والتكميل، بل ورفض تلك العلل من الأساس،

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٢٥، ١٢٦).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٣).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٤٩، ٥٠).

فجاء حجم العلل التي جاءت في الكتاب قليل جداً، وهي التي اعترض فيها أبو حيان على أقوال عللها ابن مالك وخلافات العلماء في تلك العلل.

#### (٤) التقسيمات وأطرها:

لقد سار أبو حيان في تقسيمه لكتاب التذليل والتكميل على نهج ابن مالك في تقسيمه، حيث قسمه إلى أبواب، وتفرع من بعض الأبواب فصول، ففي الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل بتحقيق وتقسيم محققه حسن هندأوي؛ ابتدأ أبو حيان الكتاب بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما، ثم أتبعه بباب إعراب الصحيح الآخر، ثم باب إعراب المعتل الآخر، يليه باب إعراب المثني والمجموع على حده، وكان هذا الباب هو نهاية الجزء الأول كما قسمه محققه إلى أجزاء ليسهل عليه تحقيقها، وكتاب التسهيل لابن مالك قد ابتدأ بباب الكلمة والكلام وانتهى بباب الهجاء<sup>(١)</sup>، وعلى نهج ابن مالك سار أبو حيان كذلك في شرحه للتسهيل، ويلاحظ على تقسيم كتاب "التذليل والتكميل في شرح التسهيل" أن أبا حيان آسر الحفاظ على تقسيم ابن مالك للأبواب والفصول، وقد عمد المحقق إلى تقسيم الفهرس وبيان ما تحويه تلك الأبواب، فعلى سبيل المثال شمل باب إعراب المعتل الآخر ما يلي: (ظهور الإعراب وتقديره- تقدير الإعراب فيما آخره حرف علة- حذف حروف العلة- أثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر- تقدير الجزم لأجلها- ظهور جر الياء ورفعها ورفع الواو- تقدير نصب الياء والواو في الضرورة والسعة- تقدير الحركات في الحرف الصحيح- تقدير جزء الياء في السعة)، ويلاحظ في الكتاب أن أبا حيان قد استرسل في شرح كل باب حتى نهايته؛ متنبعاً بذلك كلام ابن مالك من بداية الباب وحتى نهايته، ولكن محقق الكتاب حاول أن يضع فهرس شامل يبين ما تحويه أبواب هذا الجزء من الكتاب؛ بالرغم من عدم تقسيم أبي حيان أو عنوانته للكلام قبل بداية الشرح، فعند

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجباني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، (ص ٣٤٦-٣٥٥).

الانتقال من نقطة لنقطة مثل الانتقال من "تقدير الحركات في الحرف الصحيح" إلى "تقدير جزم الياء في السعة" والتي بين تقسيمها المحقق تحت كل باب، فيلاحظ أن أبا حيان ساق الكلام هكذا: (الثالثة: المضاف لياء المتكلم نحو: قام غلامي، ورأيت علامي، ومررت بغلامي، على أصح الأقوال فيه) <sup>(١)</sup>. ثم انتقل مباشرة لشرح قول ابن مالك في "جزم الياء في السعة"، فقال: (وقوله: وربما قدر جزم الياء في السعة، مثل المصنف هذه المسألة....) <sup>(٢)</sup>.

وإجمالاً يمكن القول أن تقسيم أبي حيان لكتاب التذليل والتكميل جاء متابعاً لتقسيم ابن مالك، فقد سار على نهجه، وهو صعب بعض الشيء، حيث كان من المستحب أن يفصل فيه أبو حيان بشكل أكبر، فيضع عناوين فاصلة حتى يتسنى للقارئ التركيز على النقطة التي يقرأها ويعلم أنها انتهت مع بداية عنوان جديد، وقد أسر المحقق أن يظهر تقسيم الأبواب إلى نقاط محددة في فهرس الكتاب؛ حتى يسهل على القارئ أو الدارس إيجاد ما يريد البحث عنه بسهولة وسرعة.

#### (٥) التأويلات وأسبابها:

نقل السيوطي عن أبي حيان تعريفه للتأويل بأنه يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول <sup>(٣)</sup>، وقد تطرق أبو حيان إلى ذكر العديد من التأويلات خلال شرحه لكتاب التذليل والتكميل سواء بالحذف أو بالتضمين أو الزيادة أو التقديم والتأخير، ومن تلك التأويلات قوله في الفعل المضارع إذا كان للمتكلم: (وقوله: والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً مثاله أضرب، واحترز بقوله: "للمتكلم" من نحو أكرم ماضياً، فإنه مفتتح بهمزة، لكنها ليست للمتكلم. وفي عبارة المصنف إبهام وعدم إفصاح بالمعني، وذلك أن قوله:

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢١٨).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢١٨).

(٣) الاقتراح في أصول النحو، (ص ١١٣).



"للمتكلم" إما أن يكون متعلقاً بقوله: "افتتاحه"، أي: افتتاح المضارع للمتكلم بهمزة، والمصدر الذي هو "افتتاحه" إما أن يكون فاعله المحذوف المتكلم أو غيره..... وإن كان "للمتكلم" متعلقاً بغير "افتتاحه" فلم يبق إلا أن يكون في موضع الصفة لـ "همزة"، فيتعلق بمحذوف، أي: بهمزة كائنة للمتكلم، فالهمزة لا تكون للمتكلم إلا بمجاز فيه بعد، وهو أنه يدل عليه، ولا تدل وحدها عليه في الحقيقة، بل الفعل الذي هي فيه هو الذي يدل، وذلك أنها حرف زائد أدرج في التركيب، فصار غير متميز وحده بالدلالة على التكلم، وباقي التركيب يدل على شيء آخر، بل مجموع التركيب دل على أن الفعل للمتكلم<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله في لزوم الياء في الفعل المضارع قبل جمع المذكر السالم: (فإن كان الظاهر جمع سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا بالياء فتقول: يقوم الزيدون، والزيدون يقومون. وأجاز الكوفيون: تقوم الزيدون والزيدون تقوم قياساً على جمع التكسير، أما قول النابغة:

قالت بنو عامر: خالوا بني أسد  
يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

فخرج على الضرورة أو على تأويل حذف مضاف، وروعي التقدير: قالت جماعة بني عامر. ومحسن ذلك أن "بنون" شبيه بجمع التكسير حيث هو جمع لم يسلم فيه بناء الواحد، إذ لو سلم لكان ابنون، فلما أشبه جمع التكسير في ذلك عومل معاملته وإصلاح كلام المصنف أن يقول: "وللغائبة لفظاً أو بتأويل يشمل هذه المواضع التي ذكرنا لأن تأنيثها إنما كان بتأويل الغائبة وأنها أجريت في ذلك مجرى الغائبة"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله في أنماط الإعراب حيث قال: (وقال بعض أصحابنا: الإعراب ملفوظ به ومقدر نحو الملهى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء متحركة، ومنوي نحو حبلى وأرطي لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء،

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٧٠).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٧٦، ٧٧).

فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غلامي؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعراب منوي لا مقدر ومعتبر، وهو في موضع الاسم المبني نحو "هذا"، فإذن الإعراب ملفوظ به ومقدر ومنوي ومعتبر<sup>(١)</sup>.

وهكذا فقد كثرت التأويلات التي أوردها أبو حيان في الجزء الأول لكتاب التذليل والتكميل، وقد كانت محاولة منه لشرح كلام المصنف، أو التعديل عليه والاستدراك، أو لتأويل بعض الأحكام التي ترد في الأبيات الشعرية التي يوردها لتأويل الضرورة التي وردت فيها.

---

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٩٩).

### المبحث الثالث: دراسة الشواهد الواردة في كتاب التذليل والتكميل

لقد تعددت الشواهد التي يعتمد عليها النحاة في إثبات الأحكام والقواعد النحوية، وتتمثل تلك الشواهد في المصادر السماعية التي وصلت إليهم عن طريق السماع، وعلى رأسها القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصيح، وأشعارهم، وأقوالهم المأثورة، والأمثال والحكم، وغيرها. ولكن النحاة قد فرقوا بين تلك الشواهد حيث اعتمد بعضهم على جميعها، واعتمد الآخرون على أنواع من تلك الشواهد ورفضوا شواهد أخرى<sup>(١)</sup>.

وفي هذا المبحث سنتناول الباحثة الشواهد التي وردت في كتاب التذليل والتكميل من خلال حصرها عددياً عن طريق قراءة الباحثة للكتاب، وذلك لعدم وجود فهرس فنية ملحقة بالكتاب تشتمل على الآيات الواردة فيه والأحاديث والأشعار وغيرها، ثم قسمتها الباحثة بحسب كل نوع من الأنواع، مع تحليل وتوضيح نماذج من تلك الشواهد، وبيان الأنواع التي اعتمد عليها أبو حيان أكثر من غيرها.

#### (١) الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

لا شك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع، وكذلك في وضع قواعد اللغة العربية، حيث قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فالقرآن الكريم هو النص الصحيح الذي أجمع العلماء على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلم البلاغة، وكذلك قراءات القرآن الكريم التي وصلت إلينا بسندها الصحيح<sup>(٣)</sup>. فلم يختلف النحاة فيما بينهم في أن

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، (ص ٩٩)

(٢) سورة يوسف: آية ٢.

(٣) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م، (ص ٢٨).

القرآن الكريم هو أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن القرآن الكريم هو أحد الأصول الكبرى للاستشهاد في وضع القواعد النحوية والعمل بها<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من اتفاق النحاة على الاستشهاد بالقرآن الكريم كمصدر من مصادر التعديد؛ إلا أنهم اختلفوا في الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات القرآنية، وانقسموا في ذلك إلى مذاهب، حيث كان البصريون لا يحتجون بالقراءات، ولا يستنبطون منها القواعد، وكانوا يحكمون بخطأ القراءة حتى في حال تواترها، أما الكوفيون وابن مالك فكانوا يحتجون بالقراءات القرآنية، ويستنبطون منها القواعد والأحكام النحوية، بل ويحتجون بالشاذ من القراءات، ويقيسون عليه. وقد استشهد أبو حيان بالكثير من الآيات القرآنية في كتابه "التذليل والتكميل" واعتمدا عليها اعتماداً كبيراً، كما اهتم بالقراءات القرآنية وأخذ بما ورد منها متواتراً، وبما صح سنده عن القراء الثقات، وفي هذا انتهج أبو حيان منهجاً وسطاً ما بين المعتدين بالقراءات وبين غير المحتجين بها، فلم يتشدد في عدم الأخذ بها مثلما فعلت المدرسة البصرية، وكذلك لم يتساهل في الأخذ بالشاذ منها غير صحيح السند مثلما فعل ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من أن القراء وعلماء القراءات قد وثقوا النص القرآني تبعاً لتوثيق سنده؛ إلا أن موقف النحاة قد اضطرب تجاه هذا النص الموثق ما بين النظر والعمل، حيث أكدوا نظرياً أن القرآن يُحتج بجميع قراءاته حتى القراءات الشاذة والضعيفة، ولكن هذا الأمر والذي جاء في عصر متأخر؛ لم يتفق مع الواقع الذي كُتب في مسائل النحو في كتب التراث، وربما ما يفسر قبول أمر النظر

(١) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال مكرم، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٠م، (ص ٢٢٣).

(٢) ينظر: أبو حيان النحوي، (ص ٢١٧، ٢١٨).

ورفض العمل أو القبول النظري والرفض العلمي هو التحرز الديني<sup>(١)</sup>، ومعناه أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة وعلمائها يتسم بتعدد الآراء وإعمال الفكر في النص اللغوي ويظهر ذلك في كتب النحو، ولكن النص القرآني لا يتحمل ذلك ولا يطيقه، فلذلك حرصوا على أن يحفظوا للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم ونفوس غيرهم، ويجعلهم يتصرفون بحرية مع النص المدروس، ولذلك كان هذا "التحرز الديني"<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغت الشواهد القرآنية التي أوردها أبو حيان في الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل (١٣٣) شاهداً تنوعت ما بين آيات من القرآن الكريم وقراءات قرآنية، وسوف أعرض أمثلة من تلك الشواهد من خلال ما يلي:  
**أولاً: الشواهد القرآنية:**

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾<sup>(٣)</sup>، حيث استدل أبو حيان بهذا الشاهد على أن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ؛ إلا إذا كان عاماً أو مؤكداً<sup>(٤)</sup>.
- قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وقد ساق أبو حيان<sup>(٦)</sup> هذا الشاهد للتمثيل على كلام ابن مالك: "والكسرة عن الفتحة في نصب أولات"<sup>(٧)</sup>، حيث نصبت أولات بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ملحقة بجمع المؤنث السالم.

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (ص ٩٩).

(٢) ينظر: السابق نفسه، (ص ١٨١).

(٣) سورة مريم، آية ٩٦.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٨٣).

(٥) سورة الطلاق، آية ٦.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٤٩).

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، (١ / ٤٢).

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، وقد ساق أبو حيان<sup>(٢)</sup> هذا الشاهد لكي يؤكد على أن ما يُعرب إعراب المثني وهو مخالف لمعنى التثنية هو فقط ما يُراد به التثنية، وذلك لأن البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كَرَّتَيْنِ بِلِ كَرَّاتٍ.
- قوله تعالى: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنِّيَّ إِنَّا أَكَلْنَا﴾<sup>(٣)</sup>، أورد أبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا الشاهد في سياق ما نقله من رأي البصريين حول كون كلا وكلتا مفرد في اللفظ ومثني في المعنى بدليل وجود الألف في حال النصب والخفض إذا أُضيفا إلى الظاهر، فهذا الشاهد هو دليل البصريين على رأيهم.
- قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث أورد أبو حيان<sup>(٦)</sup> هذا الشاهد في ظل تفسيره لاختلاف النحويين في تفسير مقولة "إن الحرف يدل على معنى في غيره"، وقد وضع المتأخرون معاني الحروف، بحيث يدل بعضها على معنى في الاسم مثل كلام التعريف وحروف النداء، والربط بين اسمين أو فعلين، وبعضها يكون للزيادة المحضة مثل الشاهد الذي تناوله أبو حيان.
- قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾<sup>(٧)</sup>، حيث ساق أبو حيان هذا الشاهد في الرأي الذي نقله عن ابن الطراوة، والذي يقول فيه أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع، واستدل على كلامه بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا

(١) سورة الملك، آية ٤.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٥٠).

(٣) سورة الكهف، آية ٣٣.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٥٥).

(٥) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٥١).

(٧) سورة النحل، آية ٩٨.

- إذا كان عامًّا أو مؤكدًا بآن، وإذا وجد في كلامهم: زيد يقوم غدًا، فمعناه: زيد ينوي أو يريد الآن قيامه غدًا<sup>(١)</sup>.
- قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ويُقصد به يوم نفع الصادقين، واستشهد أبو حيان بهذه الآية على أنه يجب قياسًا خفض المضارع عند إضافة أسماء الزمان إليه، فالفعل المضارع في الآية وهو "ينفع" قد دخل عليه عامل خفض وهو "يوم" ومع ذلك أعرب، ولم يؤثر فيه، فالفعل المضارع فلم يؤثر فيه الاسم المضاف إليه لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه، وتعد دلالة الفعل على المصدر تابعة لدلالة التضمن، فالعرب لا يخبرون عن شيء ولا يضيفون إليه إلا إذا أتى في الإخبار أو الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة<sup>(٣)</sup>.
  - قوله: ﴿الظُّنُونَا﴾<sup>(٤)</sup>، حيث ساق أبو حيان<sup>(٥)</sup> هذا الشاهد مع ما نقله عن السيرافي للتأكيد على مذهبه في أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف وُضعت لمراعاة الفواصل.
  - قول أبي حيان: وأما ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾<sup>(٦)</sup>، حيث استشهد أبو حيان بالآية الكريمة على أن الجار والمجرور "من آياته" متعلق بالفعل "يريكُم"، والمعنى على ذلك: يريكُم البرق من آياته. ف (من آياته) خبر لـ (يريكُم)، وهو فعل، وقالوا: لأن المعنى: ومن آياته رؤيتكم البرق<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٨٢، ٨٣).

(٢) سورة المائدة، آية ١١٩.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٤٠).

(٤) سورة الأحزاب، آية ١٠.

(٥) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٠٩).

(٦) سورة الروم، آية ٢٤.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٥٧).

- ﴿وَالْمُطَقَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(١)</sup>، استدل من هذه الآية بكلمة "يتربصن" فهي أمر في المعني، ولكن الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية<sup>(٢)</sup>.
- ومثال الوعد ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٣)</sup>، ساق أبو حيان<sup>(٤)</sup> هذا الشاهد للتمثيل على انصراف الماضي إلى الاستقبال من خلال الوعد.
- في نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وقد أورد أبو حيان<sup>(٦)</sup> هذا الشاهد للتمثيل للتمثيل على أن نون الرفع تنوب عن الضمة، وقد حذف الضمة للتخفيف في الفعل "يأمركم" في قراءة من سكن.

#### ثانياً: أمثلة للقراءات القرآنية:

أما بالنسبة للقراءات فقد لاحظت الباحثة أن أبا حيان لم يتوقف عن الاستشهاد بالقراءات تماماً، وإنما اتخذ موقفاً حيادياً منها ولم ينصرف عنها تماماً مثل البصريين، ولم يجيز جميعها حتى القراءات الشاذة منها مثلما فعل الكوفيون، وقد تنوعت أنماط عرضه للقراءات التي أوردتها؛ فمنها قراءات ذكرها منسوبة لأصحابها، وقراءات أخرى غير منسوبة لأصحابها:

#### (أ) نماذج من شواهد القراءات التي تم عزوها إلى أصحابها:

- نقل أبو حيان عن سيبويه أنه قال: بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾<sup>(٧)</sup>، وكان يقرأ ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، وهي قراءة أهل المدينة،

(١) سورة البقرة، آية ٢٢٨.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٨٠).

(٣) سورة الكوثر، آية ١.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١١١).

(٥) سورة البقرة، آية ٦٧.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٩٣).

(٧) سورة الأنعام، آية ٨٠.

(٨) سورة الحجر، آية ٥٤.



المدينة، استتقلاً للتضعيف، فقد ذكر سيبويه أنه في بعض أبواب نون التوكيد: تقول: هل تفعلُن ذلك؟ فتحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستتقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف وحدها -يعني في الجزم والنصب- وهم في هذا الموضع أشد استتقلاً للنونات، وقد ذكر سيبويه تلك القراءات لبيان أن الحذف قد ورد في القرآن أيضاً لاستتقال التضعيف، وذلك في قراءة أهل المدينة<sup>(١)</sup>.

• قراءة الحسن وبعض رواة عمرو ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب في الصلاة<sup>(٣)</sup>، وقد أورد أبو حيان هذا الشاهد للتمثيل على قول ابن مالك (فالمزيد في الرفع واو بعد ضمه، وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة، تليهما نون مفتوحة، تكسر ضرورة وتسقط للإضافة أو لضرورة أو لتقصير صلة)<sup>(٤)</sup>، فأورد أبو حيان القراءة هنا للتمثيل على سقوط النون من جمع المذكر السالم لتقصير الصلة.

• قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾<sup>(٥)</sup> حيث قرأها بحذف النون "بضاري" وقد أورد أبو حيان هذا الشاهد للتمثيل على قول ابن مالك (وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً) يقصد سقوط النون من جمع المذكر السالم، فأتى أبو حيان بالشاهد للتمثيل على كلمة "غالباً" في كلام المصنف، كما بين حكم المصنف على تلك القراءة، حيث حكم عليها ابن مالك بأنها في غاية الشذوذ، ثم أتى أبو حيان برأي الزمخشري والذي زعم أن حذف النون في قراءة الأعمش من قوله ﴿بِضَارِّي بِهِ﴾

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٩٣-١٩٤).

(٢) سورة الحج، آية ٣٥.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٨٢).

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (١/ ٧١).

(٥) سورة البقرة، آية ١٠٢.

بسبب الإضافة إلى أحد، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور "به"، وقد اعترض أبو حيان على رأي الزمخشري، حيث قال أن هذا التخريج ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور هو من ضرائر الشعر، ولا يمكن أن يكون كذلك في هذه القراءة أيضاً، وذلك لأن الذي ادعى أن أضيف إليه هو مشغول بعامل آخر، وهو المؤثر فيه وليس الإضافة، وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء، فالأحسن تخرجه على حذف النون منه للتخفيف، حتى وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام، وقد جاء لحذف النون بتلك الطريقة نظير في أشعار العرب ونثرها<sup>(١)</sup>.

• فأما قراءة الحسن ﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾<sup>(٢)</sup> أورد أبو حيان هذا الشاهد للدلالة على أن القارئ قد أشبه زيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع المسلم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع مثله منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حكى سيبويه عنهم من همز مصائب ﴿مَعَائِشَ﴾<sup>(٣)</sup> ونحوه<sup>(٤)</sup>.

(ب) نماذج من شواهد القراءات التي لم يتم عزوها إلى أصحابها:

• قول أبي حيان: (مثال الإدغام فيها قراءة من قرأ ﴿أَنحَاوِيَّ﴾ ﴿تَامُرُوِيَّ﴾<sup>(٥)</sup> بالتشديد<sup>(٦)</sup>)، يقصد إدغام نون التوكيد مع نون الوقاية، وقد جاء بهذا الشاهد للتمثيل على إدغامهما.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٨٦، ٢٨٧).

(٢) سورة الشعراء، آية ٢٢١.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٠.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٣٣٢).

(٥) سورة الزمر، آية ٦٤.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٩٥).

- قول أبي حيان: (وتكون للإتباع نحو ... وقراءة من قرأ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup> بضم التاء) حيث أورد أبو حيان هذا الشاهد للتمثيل على اتباع حركة التاء المربوطة لضمة الجيم<sup>(٢)</sup>.
- قول أبي حيان: (وأحسن ما خرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من قرأ "هذان" بالألف من قراءة السبعة حمله علي هذه اللغة)<sup>(٤)</sup> وقد أورد أبو حيان هذا الشاهد للتمثيل على قول ابن مالك: (ولزوم الألف لغة حارثية)<sup>(٥)</sup> ويعني لزوم الألف في الرفع والنصب والنصب والجر، فلا تتقلب إلي الياء في النصب والجر<sup>(٦)</sup>، حيث أن "هذان" هنا كانت واجبة النصب بالياء لأنها مثنى، ولكنها قرئت بالألف خلافاً للقاعدة النحوية.
- قول أبي حيان: (مثال ذلك ما حكاه أبو زيد من قراءة من قرأ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> بنصب الجلالة، وما حكاه ابن جني من قراءة من قرأ ﴿إِنَّكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾<sup>(٨)</sup> بنصب العذاب)<sup>(٩)</sup> حيث أورد أبو أبو حيان هذا الشاهد للتمثيل على كلام ابن مالك في سقوط نون جمع

(١) سورة البقرة، آية ٣٤.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٩٧).

(٣) سورة طه، آية ٦٣.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٤٨).

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (١ / ٥٩).

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٤٨).

(٧) سورة التوبة، آية ٢.

(٨) سورة الصافات، آية ٣٨.

(٩) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٨٥).

المذكر السالم اختياراً قبل لام ساكنة حيث قال: (وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة) (١).

ويلاحظ من خلال عرض شواهد القراءات أن أبا حيان كان في معظمها يهتم بتوجيه تلك الشواهد، من خلال توضيح الحكم في الكلمة التي ساق الشاهد من أجلها، وكان هذا نهج أبي حيان في معظم كتابه التذليل والتكميل في شرح التسهيل، بالرغم من أنه قد أغفل نسب بعض القراءات إلى أصحابها، أو عزو الآية إلى سورتها أو ذكر رقمها.

## (٢) الاستشهاد بالحديث الشريف:

تباينت آراء النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من أجاز الاستشهاد به، ومنهم من منعه، ومنهم من توسط في ذلك، وقد ذكر د. محمد عيد في كتابه "الرواية والاستشهاد" أنه في منتصف القرن الثاني هجرياً قد وجدت نصوص الحديث النبوي الشريف موثقة بين أيدي النحاة، وبالرغم من ذلك قصد النحاة الانصراف عن نصوص الحديث، وقد ظل هذا الابتعاد حتى عمد ابن خروف وتلاه ابن مالك إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، ثم انقسم النحاة بعدهم إلى منع الاستشهاد وجوازه والتوسط بين الأمرين. وقد صرفهم عن الاستشهاد بالحديث الشريف نفس الأمر الذي صرفهم عن الاستشهاد المطلق بنصوص القرآن الكريم، وهو التحرز الديني (٢).

وقد ذكر أبو حيان في كتاب التذليل والتكميل سبب رفضه للاستفاضة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فقال: "أنه يحتمل ألا يكون لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة" (٣).

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (١ / ٧١).

(٢) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (ص ١٨١).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (٢ / ١٥٤).

- وبالرغم من أن أبا حيان كان من الرافضين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ إلا أنه في كتبه النحوية قد أورد بعض الأحاديث النبوية<sup>(١)</sup>، ففي الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل موضع البحث، أورد أبو حيان (٧) أحاديث نبوية شريفة، وقد تنوعت أنماط عرضها لدى أبي حيان، وهذه الأحاديث كالتالي:
- قوله عليه السلام: «الكلمة الطيبة صدقة»<sup>(٢)</sup>، وقد جاء أبو حيان بهذا الحديث الشريف؛ ليوضح أن الكلمة (قول) وليست (لفظ) كما عرفها الإمام ابن مالك، حيث أن اللفظ جنس اشتمل على المحدد وغير المحدد، وينطلق بما يحمل معنى وما لا يحمل معنى مثل اللفظ المهمل ك (ديز) مقلوب كلمة (زيد) وهكذا، ويرى الإمام أبو حيان أنه من الأولى أن يُتخذ الجنس الأقرب يقال: الكلمة قول.
  - وقال عليه السلام: «فذلك عين الربا»<sup>(٣)</sup>، وقد جاء هذا الحديث لبيان تقسيم العين إذ أنها تُطلق على المعنى، كما تقع على الشخص وكذلك تأتي بمعنى الحقيقة.
  - ما روي في الحديث: «فإنما أدركن واحد منكم الدجال»<sup>(٤)</sup>، أورد أبو حيان هذا الحديث لبيان حكم دخول إن الشرطية إذ أنها تخلص الماضي للاستقبال.
  - وفي الحديث: «نضّر الله امرءًا سمع مقالتي فادّأها كما سمعها»<sup>(٥)</sup>، وهدف أبو حيان من خلال عرضه لهذا الحديث إلى الدعوة لترغيب من يقضي حياته في حفظ كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، حاتم صالح الضامن، دبي، مركز جمعة

الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٢م، (ص ١).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٥).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٦١).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٦٥).

(٥) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١١٤).

- وفي الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا»<sup>(١)</sup>، أورده أبو حيان لإثبات مجيء "هن" ناقصة" ولا تلحق بإعراب الأسماء الستة، فلا تعرب بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً، كما أورد الخلاف في ذلك، واختار المشهور، وهو نقصها وهو مذهب الفراء، ثم استشهد على ذلك بهذا الحديث حيث جاءت "هن" في الحديث مجرورة بحرف الجر "الباء"، وظهرت عليها حركة الإعراب على آخرها، وهي "الكسرة".
  - روى البزار في مسنده: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»<sup>(٢)</sup>، حيث تعود الواو في (يتعاقبون) على الملائكة، وقد استدرک أبو حيان على ابن مالك عدم ذكره للحديث كاملاً، وكان ذلك ضرورياً حتى يكتمل فهم المعنى الحقيقي للحديث ويتضح الشاهد.
  - قول أبي حيان: (وتتطلق على الكلام، نحو ما روى "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل" (...)<sup>(٣)</sup>).
- حيث نقل أبو حيان هذا الحديث للاستشهاد على أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام.

والجدير بالذكر أن أبا حيان لم يقدّم بذكر الراوي وكذلك لم يقدّم بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة إلا في حديث واحد وهو «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ...» حيث ذكر أنه رواه البزار في مسنده، كما يُلاحظ أيضاً أن أبا حيان قليل الاستشهاد بالحديث الشريف نظراً لخوفه من وقوع اللحن فيه؛ لأن يوجد من رواة الحديث من هم من الأعاجم.

### (٣) الاستشهاد بالشعر ونسبة الشواهد إلى أصحابها:

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٦٣).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٨٨، ١٨٩).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٥).

لقد كان الشعر أو كلام العرب - كما يُطلق عليه اللغويون والنحاة - هو المنبع الثالث لمنابع الشواهد النحوية، وقد اعتمد عليه علماء اللغة اعتماداً أساسياً في استنباط القواعد والاحتجاج لها، وقد كان الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنه بما اشتمل عليه من إيقاع موسيقي وأوزان وقوافي، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تمنح الشاعر إحساساً غير عادي؛ فيشرع في غنائه الشعري الجميل المنعم، وهذا بخلاف النثر الذي يتخذ يصلح بطبيعته للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار، وهو وسيلة المجتمع الأولى للربط بين الأفراد والجماعات وتحقيق التواصل وتبادل المنفعة. وقد لاحظ الدارسين والباحثين في كتب التراث النحوي أن اعتماد النحاة الأساسي في الاستشهاد كان على الشعر، وقد يكون الشاهد الشعري هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد، ويستثنى من ذلك "ابن مالك" والذي كان اعتماده الأول على الحديث، وكذلك "أبو حيان" والذي اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل في مصنفاته، و"ابن هشام" الذي اهتم بالشاهد القرآني وأولاه عناية خاصة، وقد اختصت كتب النحو وحدها بتلك الظاهرة، وذلك لأن النحاة كان اعتمادهم على التراكم المفيدة، فكان من الضروري أن يستشهدوا بنصوص كاملة بخلاف المعاجم التي كانت تعتنى بالكلمة المفردة، وقد جاء معظم تلك الشواهد في كتب النحو شعراً كما دُكر سابقاً<sup>(١)</sup>.

ولأن الشعر كان مجالاً للضرورات الشعرية؛ فإن النحاة قد ارتابوا في أمر الاحتجاج به، ولم يعتمدوا عليه وحده في حال لم ترد شواهد نثرية تعزز صحة الشواهد الشعرية، وقد بنى النحاة قواعدهم النحوية على الشعر الخالي من الضرورات، كما قسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في النحو واللغة إلى أربع طبقات وهي؛ طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (ص ١١٥، ١١٦).

الإسلاميين، وطبقة المولدين، وزاد بعضهم طبقتين وهما؛ طبقة المحدثين، وطبقة المتأخرين<sup>(١)</sup>.

ومن خلال تحليل الباحثة لكتاب التذليل والتكميل وجدت أن أبا حيان قد استشهد بالكثير من الأبيات الشعرية للتأكيد على أقوال ابن مالك أو لتأكيد رأيه في بعض الأحيان أو ساق تلك الأبيات في سياق رأي أحد النحاة الذين عرض لأرائهم أثناء شرحه، ففي الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل الذي تحلله الباحثة في هذا البحث استشهد أبو حيان بعدد (٢٥٤) بيتاً شعرياً انفرد بذكرها عن ابن مالك، وقد تم عرض تلك الأبيات الشعرية داخل متن الكتاب بأكثر من طريقة، وسوف أعرض نماذج من الأمثلة على طرق عرضه للشواهد الشعرية ما يلي:

(أ) أبيات شعرية تم عزوها إلى أصحابها:

– قول حبيب:

كَلَّمْتُهُ بِجَفْوَنِ غَيْرِ نَاطِقَةٍ فَكَانَ مِنْ رَدِّهِ مَا قَالَ حَاجِبُهُ<sup>(٢)</sup>

استدل الإمام أبو حيان بهذا البيت الشعري على أن لفظ (الكلام) يطلق على الإشارة، وعلى كل ما يفهم من حال الشيء حتى وإن كان غير ملفوظ.

– قول الشاعر ذو الرمة:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتْرَوِّحاً عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا

أَدُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أُمُّ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا

فَقُلْتُ لَهَا: لَا، إِنْ أَهْلِي جِيْرَةٌ لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنِا جَمِيعاً وَمَالِيَا

(١) ينظر: أبو حيان النحوي، (ص ٢٧٩، ٢٨٠).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٧).



وما كنتُ مُدُّ أبصرتي في خصومة أراجُعُ فيها يابنةَ القَوْمِ قاضيا<sup>(١)</sup>

وقد أورد ابن حيان تلك الأبيات للدلالة على أن اللفظ المفرد تقديراً ووجوداً إذا كان في مقام الكلام فإنه يكون كلاماً، وجعل من ضمن ذلك لفظ "نعم" ولفظ "لا"، فإنهما ليسا مركبين ويعتبران كلاماً.

– أنشد الأصمعي:

أحبب حبيبك حباً رويداً فقد لا يعولك أن تصرما<sup>(٢)</sup>

استدل الإمام أبو حيان بهذا البيت الشعري على أنه يجوز إدخال قد على المنفي وكذلك على الموجب، وحينها تكون بمعنى ربما، ولكنها لا تدخل على الماضي.

(ب) أبيات شعرية لم يتم عزوها أصحابها:

– قال أبو حيان: (وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فعل بسكون العين، وأنشد الفراء والكسائي:

لأخوين كانا خير أخوين شيمة وأنفعه في حاجة لي أريدها)<sup>(٣)</sup>

ج

ج

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٣١).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٠٨).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١٥٨).

ساق أبو حيان هذا البيت الشعري في معرض نقله لكلام الفراء والكسائي ورأيهما، حيث استشهدا بهذا البيت للتأكيد على آرائهم حيث قال: وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فعل بسكون العين، وقد استشهد الفراء والكسائي في هذا البيت بكلمتي "أخوين" والتي جاءت ساكنة العين على وزن فعل بسكون العين، وهذا مخالف لرأي البصريين حيث أجمعوا على أن "أب وأخ" تأتي على وزن فَعَلَ بفتح العين، واستدلوا على ذلك بنتنيتيهما وجمعهما حيث يقال في ذلك "أبوان وأخوان وآباء وإخاء" وفي ذلك قال سيبويه "هذا جماع فَعَلٍ".

– قال آخر:

ألا هل إلى ريًا سبيلٌ وساعةٌ      نُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا  
فَأشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحٍ مَا بَهَا      فَإِنْ كَلَامِهَا شَفَاءٌ لِمَا بِيَا<sup>(١)</sup>

ج

وقد استدل الإمام أبو حيان رحمه الله بالأبيات السابقة على أن الكلام يطلق على "ما في النفس من معاني" والتي يتم التعبير عنها بالكلام، كما استدل أبو حيان بتلك الأبيات على لفظة (التكليم) فهي مصدر لـ (كَلَّمَ) مع حذف الزوائد، أم أنها اسم مصدر، والأخير هو قول الأكثرين.

– قول الشاعر:

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٢٤).

أَخْشَى قَظَاظَةً عَمَّ أَوْ جَفَاءً أَحِّ وَكُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مِنْ أَدَى الْكَلِمِ<sup>(١)</sup>

أورد أبو حيان رحمه الله هذا البيت للاستشهاد على أن لفظ (الكلم) في لغة العرب يطلق على (الكلام) وهي جمع (كلمة)، وهو الفعل والاسم والحرف.  
- قول الشاعر:

وَعَظْمُكَ أَجْدَاتٌ صُمْتُ وَنَعْتُكَ أَلْسِنَةٌ خُفْتُ  
وَتَكَلَّمْتُ عَنْ أَوْجُهُ تَبَلَى، وَعَنْ صُورٍ سُبْتُ

وَأَرْثُكَ قَبْرَكَ فِي الْقُبُورِ وَأَنْتَ حَيٌّ لَمْ تَمُتْ<sup>(٢)</sup>

وقد استدل الإمام أبو حيان رحمه الله بتلك الأبيات على أن لفظ (الكلام) يقع مجازاً على كل ما تدل عليه الرسوم والآثار والكتابة وما تحمله من معاني، ولا خلاف في ذلك.  
- قول الشاعر:

وقد تُدْرِكُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةً رَبِّهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الْأَرْضِ سَبْعِينَ وَاذِيًّا<sup>(٣)</sup>

وقد أورد أبو حيان هذا البيت للدلالة على أن "قد" حينما تدخل على المضارع تكون للتحقيق.

#### (٤) الاستشهاد بالمأثورات النثرية:

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٣٠).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٨).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٠٨).

لقد اعتمد النحاة في اختيار شواهدهم على الشعر أكثر من النثر، وقد اختاروا من الشعر ما تتحقق فيه الغرابة لغة ومعنى وإعراباً، وما يفسر ذلك الموقف هو الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة في اللغة، كما أخذ العلماء مادة اللغة كذلك من المأثورات النثرية كالأمثال والحكم وأقوال العرب؛ من قبائل وسط الجزيرة العربية، وانصرفوا عن القبائل الأخرى التي كانت تسكن أنحاء الجزيرة، ويُفسر هذا الأمر بأنهم بحثوا عن البداوة وليس التحضر، وذلك لارتباط البداوة - من وجهة نظرهم - بالسليقة، وأيضاً لعموم الأخذ عن القبائل وليس تخصيص النموذج<sup>(١)</sup>.

وقد انقسم النحاة من بصريين وكوفيين في أخذ الكلام من قبائل العرب إلى فريقين، فقد كان الكوفيون أشد احتراماً لما ورد عن لهجات القبائل، حيث لم يهملوا منها شيئاً، ولذلك كان رجال الكوفة مدركين لطبيعة اللغة وفهموها فهماً أصيلاً؛ وذلك لأن كل لهجة تمثل حقلاً لغوياً لا يجوز إهداره أو الحكم بعدم صحته كلياً، ولا شك أن كل لهجة من اللهجات غير المشهورة قد زودت اللغة العربية الفصحى بروافد غنية، أضافت إلى متنها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي<sup>(٢)</sup>.

بينما البصريون تشددوا في الأخذ عن قبائل العرب، فأخذوا عن قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء (وهي القبائل التي ذكرها الفارابي في نص وثيقته في كتاب الحروف)<sup>(٣)</sup>، بعكس الكوفيين الذين توسعوا في الأخذ عن قبائل عربية أخرى، وقد اختلف الحكم بين البصريين والكوفيين على تلك

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (ص ١٨١، ١٨٢).

(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، (١/ ١٨٦).

(٣) راجع كتاب الحروف، أبو نصر إسماعيل الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، سلسلة بحوث ودراسات، العدد (٤٦)، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م (ص ١٤٧، ١٤٨).

القبائل بالصحة والخطأ، كما سمي البصريون بعض اللهجات العربية بالضعف والشذوذ، بينما قبلها الكوفيون، وتوسعوا في قبول ما أنكره البصريون<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر أبو حيان في مصنفاته لهجات العرب لقبائل متعددة مثل: تميم وطيء وكنانة وغيرها، كما أكثر أبو حيان من الاستشهاد بلغات القبائل وأقوال العرب المختلفة، ويظهر ذلك في كتابه التذييل والتكميل في الأقوال المختلفة التي أوردها عن العرب، وقد بلغت تلك الأقوال في الجزء الأول من الكتاب حوالي (٤٠) قولاً من كلام العرب، وقد تنوعت طريقة عرضه لتلك الأقوال، فأحياناً يقول: (قالت العرب..)، ويقول: (قال بعض العرب)، ويقول: (قولهم: ...)، ويقول: (يقال:....)، ويقول: (العرب تقول:...) وغيرها، ومن أقوال العرب التي أوردها أبو حيان في الجزء الأول من كتاب التذييل والتكميل ما يلي:

١. قال أبو حيان: (ألا ترى أن العرب تقول: **زيد وأنت قمتما**، فتغلب المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم منه وتقول: أنا وأنت قمتما، فتغلب المتكلم على المخاطب لأنه أقرب، فكذاك ينبغي أن يكون "يفعل" بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأنه الحال أقرب من المستقبل)<sup>(٢)</sup>، حيث أورد هذا الكلام للدلالة على تغليب المخاطب على الغائب في كلام العرب لأن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب.

٢. قال أبو حيان: (وهو لازم لـ "س" وغيره من القدمات لإجماعهم على صحة **قول القائل: قاموا لا يكون زيدا**، بمعنى إلا زيدا. ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، ولا يكون هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ "لا" مخلصاً لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب "لا يكون" في الاستثناء لمباينته الاستقبال)<sup>(٣)</sup>،

(١) ينظر: اللهجات العربية في التراث، (١/ ١٨٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٨٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٨٨).

- وقد أورد أبو حيان هذا المثال من قول العرب للتأكيد على أن النفي بلا لا يخلص المضارع للاستقبال، لأنه لو كان كذلك ما قالت العرب "لا يكون" في الاستثناء، وذلك لأن الاستثناء مبين للاستقبال.
٣. قال أبو حيان: (وذكر حروف التنفيس، والمشهور أنها سوف والسين، وذكر سو، وحكي الكسائي أن ناساً من أهل الحجاز يقولون: سو تعملون)<sup>(١)</sup> حيث استشهد أبو حيان بقول ناس من عرب أهل الحجاز "سو تعملون" على أن "سو" من حروف التنفيس أيضاً.
٤. قال أبو حيان: (والذي استدل له أصحابنا على أنها جموع تكسير لا أسماء جموع هو أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع، فردوها إلى الواحد، وجمعوها بالألف والتاء: فقالوا: دليصات وهجينات وفلكيات)<sup>(٢)</sup>، أورد أبو حيان هذا المثال خلافاً لما اختاره المصنف ابن مالك حيث قال أبو حيان: (وقد اختار المصنف في باب أمثلة الجمع أن فلكاً ونحوه مما استوي مفرده وجمعه في اللفظ - وإن ثني - اسم جمع مستغن عن تقدير التغيير لا جمع تكسير مقدر تغييره)<sup>(٣)</sup>، فهو بذلك يعارض ابن مالك في اختياره لهذا الرأي، حيث أن المسموع عن العرب أنها جموع تكسير وليست أسماء جمع.
٥. نقل أبو حيان عن ابن جني أنه قال: (وقد حكي أن من العرب من يرفع النون في نحو الزيدان والعمران). وهو من الشذوذ [حيث لا يقاس عليهما غيرهما]<sup>(٤)</sup> وقد بين أبو حيان في نقله عن ابن جني أن هذا الرأي يعتبر من الشذوذ، ويعني ذلك أن أبا حيان لم يسلم بجميع أقوال العرب لكنه أوردتها من باب ذكر الآراء المخالفة.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٩٨).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٧١).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٧٠، ٢٧١).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٢٤٠).

وهكذا تعددت الأقوال التي نقلها أبو حيان عن العرب واستشهد بها أو استخدمها للتمثيل، أو حتى أوردتها لبيان الاعتراض عليها ومخالفتها للمشهور، أو بيان شذوذها.

وقد تعددت القبائل التي أوردتها أبو حيان في كتاب التذليل والتكميل، ففي الجزء الأول وردت أسماء الكثير من القبائل ومنهم؛ الحجاز، وتميم، وأسد، وبنو الحارث، وكنانة وغيرهم، كما ذكر بعض اللغات غير المشهورة، ومن الأمثلة على ورود اللهجات في الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل ما يلي:

١. ذكر أبو حيان: (وقال الفراء **بعض نويس** يقولون: الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة فيدخلون اللام على امرئ. وقال أبو علي: "ولعل هذا الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً")<sup>(١)</sup>، حيث ذكر أبو حيان هنا "بعض نويس" أنهم يقولون "الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة" بإدخال اللام على امرئ، وقد أورد أبو حيان هذا الكلام في شرحه لكلام المصنف الذي قال فيه أن في فاء "امرؤ" ثلاث لغات<sup>(٢)</sup>، ونويس ليست من القبائل الفصيحة المأخوذ عنها اللغة، وقد ذكر أبو حيان تعليق "أبو علي" بأن الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً.

٢. قال أبو حيان: (وسمع الأخفش **أعريباً فصيحاً منبني الحارث** يقول: ضربت يداه، ووضعت علاه، يريد: يديه وعليه. وقال بعض العرب: لو استطعت لأتيتك علي يداي.....وحكى الكسائي أن ذلك **لغة لبني الحارث بن كعب وزبيد وختعم وهمدان**.....، وذكر أبو الخطاب أنها **لغة لكنانة**. وذكر غيره أنها **لغة لبني الغنبر وبني الهجيم ويطون من ربيعة**. وحكاها أبو زيد، قال في نوادره: **"لغة بني الحارث بن كعب** قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم".

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٧٣).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٧٢).

وحكاها الفراء، قال: بنو الحارث بن كعب يقولون: إن هذان قالا ذلك، ورأيت هذان<sup>(١)</sup>. والشاهد في هذا الكلام قول الأعرابي "ضربت يده، ووضعته علاه" حيث أنه هنا نصب المثني بالألف بدلاً من الياء خلافاً للقاعدة، وقد ذكر أبو حيان في هذا الكلام عدة لغات لقبائل العرب حيث ذكر: [بني الحارث، وكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وزبيد، وخثعم، وهمدان] ويلاحظ هنا أنه ذكر عدة قبائل ليست من القبائل الفصيحة المشهورة التي يؤخذ عنها اللغة، مثل بني العنبر، وخثعم، وبني الهجيم.

٣. قال أبو حيان: (وبهذه اللغة التي رواها الفراء معزوه إلى كنانة يتبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدر، فإن القائل إن كلا معرب بحركة مقدر يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع المضممر هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى. ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة)<sup>(٢)</sup>. في كلام أبي حيان السابق عن "كلا" ذكر أنه حسب اللغة التي رواها الفراء وعزاها إلى قبيلة كنانة يتبين صحة قول من جعل "كلا" معربة بالحروف وليس بالحركات المقدر، ورد كلام من قال أن "كلا" معربة بحركات مقدر معللاً ذلك بأن انقلاب ألفها ياء مع المضممر هو مثل انقلاب ألف "لدى وإلى وعلى"، وقال أبو حيان أنه لو كان الأمر كذلك لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في اللغة التي رواها الفراء عن كنانة.

٤. قال أبو حيان: (فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين اعتذاراً عنه، وكلهم لا يسلمونه، وقد حكاها الثقاق منهم، منهم الكسائي والفراء ودريود وجماعة، ولا وجه لرد روايتهم. وكان أبو بكر

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٤٦، ٢٤٧).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٥٩).



بن طاهر يقول: هي لغة لقوم يجعلونه مثنى، ولا يقولون كلاهما قام، وإنما يقول هذا من يجعله مفرداً<sup>(١)</sup>. والكلام هنا أيضاً على كلا وكتنا، وفي هذا الكلام يُلاحظ أن أبا حيان قد نقل عن أبو بكر بن طاهر أنه قال: "هي لغة لقوم...". دون عزو أو تعريف لهؤلاء القوم من هم أو إلى أي قبيلة ينتسبون ولم يعقب أبو حيان بذكر اسم القوم أو القبيلة، وقد تكرر هذا في أسلوب أبي حيان كثيراً في كتاب التذييل والتكميل.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (١/ ٢٥٧).

## المبحث الرابع: دراسة المسائل الخلافية الواردة في كتاب التذليل والتكميل

لقد كثرت المسائل الخلافية التي أوردها أبو حيان في كتاب التذليل والتكميل، فلا تكاد تمر مسألة نحوية إلا وسرد فيها أبو حيان خلاقات النحاة وآرائهم المتغايرة، وقد يسرد أبو حيان هذا الخلاف في عدة صفحات من الكتاب، وقد يقتصر على ذكر أن هناك خلاف وسوف يأتي بيانه في أجزاء تالية من نفس الكتاب، كما تتعدد الآراء في المسألة الواحدة، وقد يكون فيها رأيان فحسب، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى عناية أبي حيان بالمسائل الخلافية، ومدى أهميتها لديه، فقد كان أبو حيان أكثر اهتمامًا بإيضاح قيمة الخلاف النحوي وثمرته عن باقي النحاة، فقد كان يقف على المسألة النحوية ويذكر قيمة الخلاف النحوي فيها، وقد يذكر أحيانًا أنه ليس هناك فائدة من هذا الخلاف. وفي هذا المبحث سوف نتناول الباحثة الحديث عن المسائل الخلافية التي استعرضها أبو حيان في الجزء الأول من كتابه التذليل والتكميل؛ وذلك بحصرها عدديًا، ومن ثم تحليل وبيان بعض تلك المسائل.

لقد بلغت المسائل الخلافية في الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (٧٢) مسألة خلافية، وكان من ضمنهم حوالي (١١) مسألة ذكر أبو حيان أنه سيوردها في أبواب أخرى من التذليل، أو أنها وردت في أبواب أخرى من تكميل التسهيل، أو يشير إلى أنها عُرِضت باستفاضة في كتب أخرى ويذكر اسم تلك الكتب، وفيما يلي عرض لنماذج من المسائل الخلافية:

(١) **المسألة الأولى:** يقول أبو حيان: ( وقد حد المصنف الإسناد فقال<sup>(١)</sup>: "الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه"<sup>(٢)</sup>). ويعلق أبو حيان معترضًا على قول ابن مالك في تعريفه للإسناد قائلًا: (وليس بحاصر

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (٣١/١).

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (٩/١).

لأنواع الإسناد لأنه يخرج منه الإنشاء كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليق خبر بمخبر عنه ولا طلب بمطلوب<sup>(١)</sup>. ثم ذكر مذاهب تقسيم النحويين للكلام إلى خبر وغير خبر فقال: (وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه فذهب أبو الحسن إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي، وهما واحد عند س والكسائي والفراء وجماعة. وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء - وهو النداء - والطلب، وهو المسألة، وزاد قطرب التعجب والعرض والتحضيض)<sup>(٢)</sup>.

وترى الباحثة أن أبا حيان بعدما نقل الخلاف حول مسألة "غير الخبر" من خلال تقسيم النحاة، أنه قد عرض المسألة عرضاً واضحاً، وذلك من خلال ذكر أطراف الخلاف حيث قال: "فذهب أبو الحسن"، وقال "وهما واحد عند سيبويه والكسائي والفراء وجماعة"، وقوله: "وزاد الفراء وابن كيسان"، "وزاد قطرب"، وقد أوضح موقف كل عالمٍ منهم على حد سواء بذكر رأيه في المسألة وما ذهب إليه.

(٢) المسألة الثانية: في شرح أبي حيان لكلام ابن مالك في قوله: (والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً بذاته)<sup>(٣)</sup>، حيث ذكر أبو حيان خلال شرحه لهذا الكلام قول ابن مالك أيضاً: (واحترز بأن قيل "مقصوداً لذاته" من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا)<sup>(٤)</sup>. وقد علق أبو حيان

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (٣٢/١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، (٣٢/١، ٣٣).

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (٥/١).

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (٧/١).

على كلام ابن ماك في تقييده الإسناد بالمفيد والمقصود لذاته، بقوله: (ولم أر هذا القيد لأحد عن النحويين غيره، ويمكن أن يُنازع فيه من وجهين: أحدهما: هذا كلام، ويدل على إطلاق هذا أنه كلام أنهم شرطوا في الصلة أن تكون جملة خبرية، واحترزوا بقولهم: "خبرية" من غير الخبرية كالأمر والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك مما ليس بخبر....والخبر أحد أقسام الكلام، فنبت بذلك أنها كلام، والوجه الثاني: ينازع في أن هذه الجملة تضمنت عن الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً حتى يحترز بقوله: "لذاته" منها لأن هذه الجملة في الجملة هي كجزء عن الاسم، ولم تنتهض أن تكون عن قبيل الكلمة، بل هي والموصول قبلها كلمة....)<sup>(١)</sup>.

ولاحظت الباحثة في المسألة السابقة أن أبا حيان في بعض المسائل يكون هو وحده طرف النزاع مع ابن مالك، ويعترض على رأيه ويختلف معه، ويرد عليه من خلال وجوه مختلفة، مثلما نازعه في مسألة تقييده للإسناد بأن يكون مقصوداً لذاته، حيث بين أنه لم ير هذا القيد ذكره أحد من النحويين غير ابن مالك، ثم نازعه فيه من وجهين.

(٣) المسألة الثالثة: عرض أبو حيان لمسألة تعدد اللغات في كلمة "اسم" حيث ذكر: (في الاسم لغات: اسم بكسر همزة الوصل وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسم كهدى، فإن كانت هذه مستدلاً عليها بقوله والله أسماك سما مباركاً فلا حجة فيه لجواز أن لا يكون مقصوداً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب. ومذهب البصريين أنه مشتق من السمو، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوسم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت ووسمت

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (٣٧/١).

ووسيم وأوسام وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةً تدعو إلى ذلك) (١).

ويلاحظ في المسألة الخلافية السابقة والتي أوردها أبو حيان حول اشتقاق الاسم؛ أنه قد ذكر أطراف الخلاف وهما؛ البصريون والكوفيون، كما ذكر رأي كلٍ منهما، ثم ذكر الرأي الراجح عنده والذي اختاره وهو رأي البصريين، ثم عقب على رأي الكوفيين بقوله: (ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت....) (٢) مبيّنًا بذلك ميله رأي البصريين في أن الاسم مشتق من السمو.

(٤) المسألة الرابعة: تعرض أبو حيان لذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، فقال: (وقد ذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، فقيل: بالذات، واستدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة، وزعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: "وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين" انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أمعن الكلام فيها صاحب كتاب "المباحث" فيطالع في ذلك الكتاب) (٣).

ففي هذه المسألة يُلاحظ أن أبا حيان قد عرض الخلاف، وذكر من اختار الرأي الثاني وهو "أن البنية لا تدل على الزمان بذاتها وإنما تدل على الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ" حيث ذهب إلى هذا الرأي أبو الحسين بن الطراوة وسيبويه وابن عصفور وهو المختار عند الكثير من النحويين المحققين، ولم يذكر أبو حيان بم استدلال النحويين على إثبات هذا الرأي، ولكنه أوضح أن الاستدلال

(١) ينظر: التذييل والتكميل، (١/٤٣، ٤٤).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، (١/٤٤).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، (١/٤٨، ٤٩).

على هذه المسألة فيه إطالة، ولم يتعرض لها ابن مالك، ثم ذكر الكتاب الذي عرض هذا الكلام باستفاضة وهو كتاب "المباحث".

(٥) المسألة الخامسة: وفيها تعرض أبو حيان لمسألة مفعولية المنادى، حيث قال في شرحه لكلام ابن مالك: (وأما قوله: ((لأن المنادي مفعول في المعنى))<sup>(١)</sup> فهذا سبقه إليه الجزولي في قوله: "المنادي مفعول في المعنى، والفعل لا يكون مفعولاً، فلا يكون منادي". وظاهر هذا الكلام أن المنادي ليس بمفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وهذه مسألة خلاف: ذهب الكوفيون - وتبعهم السيرافي وابن كيسان وابن الطراوة - إلي أن المنادي مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س والجمهور من البصريين إلي أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وسيأتي الاستدلال على ذلك إن شاء الله في باب النداء. فإن كان المصنف - رحمه - الله وافق الكوفيين هنا فهو فاسد علي ما يبين في النداء إن شاء الله. وأيضاً يكون قد ناقض كلامه في باب النداء، قال: (المنادي منصوب لفظاً أو تقديرًا بأنادي لازم الإضمار)<sup>(٢)</sup> انتهى<sup>(٣)</sup>.

ففي هذه المسألة لم يستفرض فيها أبو حيان في عرض الخلاف، ولكنه ذكر رأي الكوفيين ورأي البصريين والجمهور، وأجل الاستدلال فيها إلى باب النداء، كما علق بقوله أنه إذا كان ابن مالك قد وافق الكوفيين في رأيهم أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط فإن رأيه فاسد، وذكر أنه سيوضح سبب فساد هذا الرأي فيما سيأتي في باب النداء، وكذلك حدد أنه إذا تبع ابن مالك هذا الرأي فيكون قد ناقص كلامه -أيضاً- في باب النداء، وذكر قوله في حكم نصب المنادى، وهو بذلك قد أوضح اختياره لرأي البصريين والجمهور في مسألة

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (١١/١).

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (٣٨٥/٣).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (٥٢/١).

أن المنادى مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى، حتى وإن لم يصرح بذكر ذلك، لكنه قد اتضح من اعتراضه على رأي ابن مالك وبينان فساده.

(٦) **المسألة السادسة:** في هذه المسألة عرض أبو حيان للخلاف بين النحاة في موضوع الإعراب هل هو أصل في الأسماء أم في الأفعال، فبعد عرض قول ابن مالك: (وهو في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك، فبنياً)<sup>(١)</sup>، شرع في شرحه فقال: (الضمير في "هو" عائد على الإعراب، ذكر أنه أصل في الأسماء، وعلل ذلك بقوله: "لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة"،.....وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، وحكي عن بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع)<sup>(٢)</sup>، ثم بين حجة كل فريق فقال: (احتج جمهور أهل البصرة بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسن زيداً! إذا تعجبت، وما أحسن زيد، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسن زيد؟ إذا استقهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني.....)<sup>(٣)</sup>، كما أشار إلى اتباع نحاة آخرين لرأي البصريين ومنهم أبو الحسن ابن خروف والذي احتج لما ذهبوا إليه بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، كما أن أكثر الأفعال مبني والقليل معرب، ولكن أبا حيان اعترض على ابن خروف في قوله "والكثرة دليل الأصالة والقللة دليل الفرعية"<sup>(٤)</sup>، حيث رأى أن هذا ليس بدليل لأن الفروع قد تنتشعب وتكثر، بينما تقل الأصول، ثم عرض لرأي ابن عصفور والذي احتج للبصريين أيضاً بقوله: "قال:

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، (١/٣٣).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢١، ١٢٢).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢٢).

(٤) ينظر: السابق نفسه.

الدليل على أنها أصل في الأسماء فرع في الأفعال أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب....<sup>(١)</sup>، ثم عرض للحجة التي احتج بها الكوفيون حيث قال: "واحتج أهل الكوفة بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يفنقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع....."<sup>(٢)</sup>، ثم أوضح إجابة البصريين عليهم في ذلك بقوله: "وأجاب البصريون عن ذلك بأن النصب في مسألة "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بإضمار أن في المذهب الصحيح....."<sup>(٣)</sup>، ثم عرض رأي أبو علي قطرب في أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، ولكن دخلت الحركات ليفرق بين وصل الاسم والوقف عليه. وفي المسألة السابقة قد أوضح أبو حيان الرأي الذي أخذ به ابن مالك وهو مذهب البصريين وهو أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال.

❖ وهكذا من خلال عرض الباحثة للنماذج السابقة من المسائل الخلافية من كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، وأيضاً من خلال اطلاعها على الجزء الأول لهذا الكتاب كاملاً؛ لاحظت اختلاف الأنماط التي يعرض بها أبو حيان الخلاف في المسائل الخلافية على النحو التالي:

١. يقسم الخلاف في بعض المسائل لمذاهب ثم يستعرض رأي كل مذهب وحجته.
٢. يعرض لرأي كل مذهب فقط دون التعرض لحجته.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢٢، ١٢٣).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢٣).

(٣) ينظر: السابق نفسه.



٣. يعرض للآراء في المسألة ويؤجل عرض الأدلة حتى يأتي الباب الذي سوف يشرح فيه تلك المسألة باستفاضة، ويستعرض ذلك الدليل، وقد كان هذا الدليل في أجزاء أخرى من كتاب التذليل والتكميل مثل قوله: "وسياتي الاستدلال علي ذلك إن شاء الله في باب النداء"<sup>(١)</sup>.

٤. مسائل يعرضها بشكلٍ موجز وسريع ولا يذكر أسماء أفراد أو مذاهب، وذلك مثل قوله: (وأما في مثال "يقوم زيد الآن" فهي مسألة خلاف، الأكثرون يقولون إنه متعين للحال إذ قرن بظرف الحال، وبعضهم يجيز أن يكون مستقبلاً مع "الآن")<sup>(٢)</sup>، حيث قال أن في هذه المسألة خلاف، وأوضح رأي الجمهور، كما أشار إلى الرأي الآخر بقوله "بعضهم".

٥. أحياناً يذكر أن هناك خلاف في أحد المسائل التي تعرض لها أثناء شرحه لباب آخر فيؤجل عرض آراء الخلاف فيها حتى الوصول لتلك المسألة، ويقول أنه لا داعي لذكرها هنا. كما أن هناك مسائل يقول أنه ذكر الخلاف فيها في باب آخر، مثل مسألة الخلاف في "مهما" والتي قال عنها: "وقد ذكرنا خلاف بعض النحويين في (مهما) وزعمه أنها حرف في باب عوامل الجزم"<sup>(٣)</sup>.

٦. مسائل استفاض في عرضها عرضاً تفصيلياً وأطنب حتى أنها أخذت صفحات طوال من الكتاب، ولاحظت الباحثة أن أبا حيان كان يفعل ذلك لبيان ما يمكن الاستفادة منه حول تلك المسألة، حتى وإن كان المصنف ابن مالك -رحمه الله- قد رجح أحد المذاهب أو اختارها، ولعل في ذلك

---

(١) راجع: التذليل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هندواوي، المملكة العربية السعودية، دار كنوز إشبيليا، ٢٠١٦م، باب النداء (العامل في المنادى)، (١٣/١) ص ٢١٩ وما بعدها).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٩٢).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٥٨).

- سعة لمن أراد ألا يتقيد بما ذهب إليه ابن مالك فقط، ويرغب في معرفة من أين وصل إليه ابن مالك وهل هناك رأي غيره أم لا؟
٧. مسائل ذكر أن فيها خلاف، ولم يتعرض لذكر هذا الخلاف بالتفصيل، ولكنه ذكر أن الخلاف بين البصريين والكوفيين، ثم ذكر النحاة الذين تعرضوا لذكر هذه المسائل في كتبهم باستفاضة، وذلك مثل قوله: (بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العكبري، في كتابيهما في اختلاف النحويين)<sup>(١)</sup>.
٨. مسائل اعترض فيها هو على كلام ابن مالك وكان هو طرف النزاع الأساسي فيها، وعرض أوجه هذا النزاع ووضحها.
٩. مسائل عرض الآراء فيها ورد هو على بعضها وبين فسادها مثل معارضته لأبو علي الفارس في قوله: (أنه لا موجب للبناء....)، فعارضه في ذلك وقال: (وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد)، ثم ذكر الدليل على فساد ما ذهب إليه أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>. ومن أيضاً قوله: (وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لوجود هذا الإعراب من مكانين على زعمه في حم وهن وليس أولهما همزة)<sup>(٣)</sup>.
١٠. ذكره كلام ابن مالك والذي أكد فيه أن المسألة لا خلاف فيها، ثم يعترض عليه ويؤكد أن المسألة فيها خلاف فيقول بعد عرضه لتعليل ابن

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١١٩).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٣٤).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٥٩).

مالك لحكمه في المسألة: "بل المسألة خلافية"<sup>(١)</sup>، ويعرض هذا الخلاف ويعرض أطرافه، وهذا مثل مسألة بناء المضارع عند اتصاله بنون الإناث.

١١. مسائل اعترض فيها على إطالة ابن مالك في عرضها وبيّن أن هذه الإطالة دون جدوى، ومنها مسألة تعليل ابن مالك في إعراب المضارع<sup>(٢)</sup>، حيث يعترض على ما استدركه ابن مالك في المسألة وأوضح السبب بأن ما أورده ابن مالك هو خلاف في علة، وأن الأصل هو أن المضارع دخله الإعراب كما في الاسم، وهذا يوضح لنا أنه يعارض ابن مالك فيما ذهب إليه من ترجيح حول المسألة الخلافية، كما أن أبا حيان كان يخطئ ابن مالك في بعض الأحكام والآراء، ومن ذلك مسألة رأي ابن مالك في الحركات الإعرابية وما يجري مجراها<sup>(٣)</sup>، حيث خطأه أبو حيان فيما ذهب إليه كما عرض الدليل على ذلك.

وختامًا فقد حاولت الباحثة عرض نماذج سريعة للمسائل الخلافية وشرحت بعضها، كما عرضت أنماطها بشكلٍ موجز، وذلك لأن الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل زاخر بالمسائل الخلافية، ويصعب عرضها هنا كاملة.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢٨).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٢٤).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١١٨ وما بعدها).

## المبحث الخامس: دراسة الخصائص التعليمية لكتاب التذليل والتكميل

لقد تميز كتاب التذليل والتكميل لأبي حيان بخصائص تعليمية لم تتوفر في غيره، فقد صار بغية الباحثين المتخصصين، والمتعمقين في علم النحو العربي، فلم يكن أسلوبه التعليمي موجهاً إلى الطلاب المبتدئين في دراسة النحو، ولا إلى الصغار من طلاب العلم في المراحل التعليمية الأولى، ولكنه كان موجهاً إلى الباحثين المتمرسين والمتخصصين في علم النحو، حيث يحتاج أسلوب هذا الكتاب إلى طول نظر وفهم مسبق لقواعد النحو في صورتها الأولى.

وفيما يخص الوسائل التعليمية التي اعتمدها أبو حيان في توصيل المعلومة فتمثلت في سرده وإسهابه للشواهد، والآراء النحوية من خلال شرح واضح ومستفيض ومتوسع، حتى لا يستوعب القارئ المسألة والأحكام التي وردت عليها تمام الاستيعاب، على العكس ما اتبعه ابن مالك من إلقاء العبارات بدون شرح أو استفاضة.

وقد لمست الباحثة ذلك من خلال قراءتها لكتاب التذليل والتكميل، حيث استفاد أبو حيان في الشرح والإيضاح لغوامض أقوال ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أبو حيان في الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل: (قوله الكلمة لفظ شرع المصنف -رحمه الله- في حد "الكلمة" المصطلح عليها في النحو؛ إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسموالفعل والحرف، وتنطلق على الكلام، نحو ما روى "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل ....."، وكقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾، وكقوله -عليه السلام- "الكلمة الطيبة صدقة". ولغة الحجاز "كلمة" على وزن نبتة، ويجوز في "الكلمة" تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم. فقوله لفظ جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنساً

أبعد، وترك جنسًا أقرب، وهو "القول" إذ اللفظ ينطلق على المهمل كـ"ديز" مقلوب "زيد"، و"رفعج" مقلوب "جعفر"، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول<sup>(١)</sup>.

ففي الجزء السابق من الكتاب أسهب أبو حيان في شرح مقصود ابن مالك في قوله (الكلمة)، فأخذ يضرب الأمثلة ويوضح القصد، كما تراه يعترض على قول المصنف، وما كان ينبغي أن يقوله، وما هو أحسن هنا وأفضل، وكل هذا الشرح والإيضاح على جملة المصنف: (الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه كذلك. وهي اسم وفعل وحرف)<sup>(٢)</sup>.

وقد سار أبو حيان على هذا النمط في كتاب التذليل والتكميل، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويشير ذلك إلى مدى عناية أبي حيان بشرح أقوال ابن مالك، وما ساقه من قواعد نحوية في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وحرصه على إيضاح معنى كل كلمة من كلام ابن مالك، وبيان قصده، ليستفيد منه كل باحث وطالب علم حريص على ارتشاف النحو من مشاربه الأصلية.

### (١) اللغة المستعملة في عرض المسائل:

استخدم أبو حيان لغة واضحة في شرحه للقواعد التي نص عليه ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد، بالرغم من أن الأسلوب بشكل عام ليس موجهًا لطلاب العلم المبتدئين؛ إلا أنه استخدم لغة واضحة في الشرح، وعني بسوق الأمثلة الكثيرة ليوضح المراد من كلام ابن مالك، كما حرص على الابتعاد عن الحوشي من الكلام، والأفاظ الغريبة التي تزيد من تعقيد الكلام، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتاب التذليل ومنها قوله في شرح "باب إعراب المثني والمجموع على حده...": (لما فرغ من إعراب الاسم المفرد وما جرى مجراه، صحيحه ومعتله، والمضارع صحيحه ومعتله، أخذ في إعراب المثني والمجموع على

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ١٤-١٥).

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (١/ ٣).

حده. وقوله: والمجموع على حده أي: على حد المثني، ومعنى ذلك أنه يسلم فيه الواحد كما يسلم في التثنية، وأنه يلحقه حرف علة ونون كما يلحق المثني، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والخفض كما يتغير في المثني، فلما صار موافقاً له فيما ذكر قيل فيه: مجموع على حد التثنية. وهذه هي عبارة س<sup>(١)</sup>.

ففي الفقرة السابقة حرص على شرح قول ابن مالك من بداية اسم الباب وحتى آخر كلمة في قوله، ومن الملاحظ أن اللغة واضحة جداً للقارئ المتمرس في علم النحو، ولم تكن لغة صعبة أو غريبة المفردات، وقد يتساءل القارئ عن حرف "س" الذي اختتم به الفقرة، وهذا الحرف هو اختصار لاسم سيبويه، والذي ساق الكثير من كلامه وأقواله وآراؤه أثناء شرحه لأقوال ابن مالك.

ومن الأمثلة أيضاً على وضوح لغة شرح المسائل؛ شرحه لقول ابن مالك وهو الذي يرمز له المحقق برمز "ص": (ص: وما أعرب إعراب المثني مخالفا لمعناه أو غير صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فملحق به. وكذلك كلا وكنتا مضافين إلي مضمر، ومطلقا علي لغة كنانة. ولا يغني العطف دون شذوذ أو اضطرار، إلا مع قصد التكثر، أو فصل ظاهر أو مقدر<sup>(٢)</sup>). حيث أطنب في شرح قول ابن مالك وأسهب، وساق العديد من الأمثلة التوضيحية حيث قال: (الذي أعرب إعراب المثني وهو مخالف لمعني التثنية هو ما يراد به التكثر، نحو قوله تعالى: {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} المعني: كرات، لأن البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل بكرات، وكذلك: سبحان الله وحنانيه، أي: حنانا بعد حنان، وقول الراجز: ومهمهين قذفين مرتين، قال الفراء: "مهمه بعد مهمه". وهذا النوع من المثني يجوز أن يجرد من التثنية، ويعطف عليه مثله، ويكون المعني علي التكثر، ويستغني بالعطف عن التثنية، ومنه: لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم ميتاً، وأبعدهم عن منزل الذام..... ومن المعرب إعراب المثني

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٥٠).

والمراد به الجمع {فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ}، و"البيعان بالخيار"، وقوله: أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، هذا ضربان: اسم جنس نحو: كلبتي الحداد، وعلم كالبحرين والدونكين وكنابين: أسماء مواضع<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتضح إطناب أبي حيان وإسهابه في شرح أقوال ابن مالك، وتفصيل القول فيها، وتوضيحها بالشواهد والأمثلة الكثيرة، وتتنوع تلك الشواهد ما بين شواهد قرآنية وأحاديث وشعر ولغات العرب وغيرها، وذلك إنما يوضح مدى عناية أبي حيان بشرح كلام ابن مالك وحرصه الشديد على سوق الشواهد المختلفة، كما يحرص على شرح بعض تلك الأمثلة والتعليق عليها. ففي كل عبارة من عبارات ابن مالك حرص أبو حيان على تحليل عناصرها وتدعيمها بالأمثلة والشواهد، وكذلك بآراء النحاة موافقهم لها ومخالفهم ثم يسوق رأيه في نهاية عرضه للمسألة.

## (٢) التفسير اللغوي لبعض المفردات:

استخدم أبو حيان الأندلسي عدد كبير من الكلمات والألفاظ الغريبة وهذا إنما يعود لبلاغته وتعمقه في اللغة العربية وقواعدها، ويُذكر أن أبا حيان حدد عدد غير قليل من الألفاظ الغريبة وأورد معناها، مثل كلمة تلبج والتي تعني أسفر وأضاء وأشرق، وكلمة تارج الزهر ومعناها فاح أرجه، وكذلك كلمة منأده، فالمنأد هو المنثني المعوج، وكلمة الرغام وتعني التراب، والطغام هم الأوغاد من الناس، وأيضًا كلمة علالة ومعناها البقية من الشيء، والدأماء هو البحر، والشرى يُقصد به موضع يُنسب إلى الأسود والمراد منه الشجاعة، والحيف تعني الجور والظلم.

فالكتاب ضم بين ثناياه الكثير من المفردات الغريبة التي فسرها أبو حيان، والتي ورد بعضها في الشواهد الشعرية التي ساقها أبو حيان، أو في حرصه على تعريف وتوضيح بعض المفردات التي لم يعرفها ابن مالك تعريفًا واضحًا جامعًا، ومن ذلك قول ابن مالك في تعريف الإعراب: (الإعراب ما جيء

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٢٥١).

به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف<sup>(١)</sup> حيث حرص أبو حيان على تعريف الإعراب في اللغة حيث قال أنه يطلق على الإبانة، والتحسين، والتغيير، وإزالة الفساد، كما ساق الأمثلة في ذلك حيث قال: (الإعراب لغة ينطلق على الإبانة، أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها. وعلى التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وعلى التغيير، عربت المعدة، وأعربها الله: غيرها.....)<sup>(٢)</sup>، ثم ألحق التعريف اللغوي بالمعنى الاصطلاحي للإعراب وساق الكثير من التعريفات الاصطلاحية لدى الكثير من النحاة، ومثل تعريفه للفعل المضارع وتوضيح معناه بأنه المشابه حيث قال: (وأما المضارع فهو في اللغة المشابه، يقال: فلان يضارع الأسد، أي: يشابهه، ولما شابه الاسم سمي مضارعا، كأنه رضع معه ضرعا واحدا، فالمضارعة من لفظ الضرع)<sup>(٣)</sup>.

كما لاحظت الباحثة وجود عدة كلمات غريبة وغير مألوفة لم يتطرق إليها أبو حيان بالشرح ولم يورد معناها أو المقصود بها وقد عني المحقق بإيراد معناها، ومن بينها كلمة دُجى والتي تعني السواد والظلمة<sup>(٤)</sup>، وأيضاً كلمة المستوفز والتي يُقصد بها الجالس على هيئة كأنه يُريدُ القيام<sup>(٥)</sup>. ومن الكلمات التي لم يفسر معناها أثناء شرحه كلمة "عقر" حيث قال: (وأنشد الأصمعي للهلالي:..... كأن ظباته عقر بعيج، فهذه جمع ظبة)<sup>(٦)</sup>، فلم يشرح أبو حيان معناها.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١١٥).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ١١٥).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٦٧).

(٤)، لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، المجلد ١٤، ١٩٨٦، مادة (دجا)، (ص ٢٤٩).

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٥، المجلد ١٥، مادة (وفز)، (ص ٣٧٤).

(٦) ينظر: التذليل والتكميل، (١ / ٣٣٦).



### (٣) إعراب بعض المفردات والشواهد:

اهتم أبو حيان بإعراب بعض المفردات التي أوردها في الشواهد التي ساقها، وبيان هذا الإعراب ومن الأمثلة على ذلك قوله في إعراب "ثبات": (وقال الشاعر: فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثباتاً، عيها ذلها واكتتابها، ينشد بكسر التاء وفتحها. قال الفراء: "العرب تجمع الثبةً ثبين وثبات، وبعضهم ينصبها في النصب، فيقولون: رأيت ثباتاً كذا. وقال أبو الجراح في كلامه: ما من قوم إلا قد سمعنا لغاتهم، فنصب التاء، ثم رجع فخفضها، والعرب تخفض هذه التاء في النصب وتنصبها: سمعت لغاتهم ولغائهم، بالنصب والخفض، وكذلك الثبات" انتهى كلام الفراء)<sup>(١)</sup>، حيث اهتم بإعراب كلمة "ثبات" التي أوردها في الشاهد الشعري الذي ساقه، ثم ساق آراء النحاة في هذا الإعراب واختلافهم في الحكم. ومن الملاحظ أن أبا حيان لم يهتم بإعراب الشواهد الشعرية أو القرآنية أو الأحاديث بشكلٍ كامل، ولكنه اهتم بإعراب الكلمة التي ساق الشاهد من أجل إثبات الحكم النحوي عليها.

### (٤) توجيه إعراب الشواهد والآيات المختلف في إعرابها:

اهتم أبو حيان بتوجيه إعراب الشواهد والآيات المختلف في إعرابها، فقد رأت الباحثة أن أبا حيان كان يورد الشواهد المختلف في إعرابها، ويستعرض آراء النحاة في كل وجه من الوجوه الإعرابية، ثم يختم الكلام بالمذهب الذي اختاره، ومن الأمثلة على ذلك الشاهد الذي أورده على مسألة "الفاعل لا يكون جملة"، حيث أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسُ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد ساق هذا الشاهد في سياق إخباره عن خلاف النحاة في الإخبار عن الفاعل بجملة، حيث قال أبو حيان: (وذهب بعض النحويين إلى أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، واستدل على ذلك بقول بعض العرب "تسمع بالمعيدي خير

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٣٣٥).

(٢) سورة يوسف: آية ٣٥.

من أن تراه"، فأخبر بقوله: "خير" عن «تسمع» وهو فعل. وبقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ} ففاعل (بدا) (ليسجنه) وهو فعل.....، والصحيح أن الفعل لا يخبر عنه، وظاهر ما استدلوا به الإخبار عن الجملة لا عن الفعل وحده. وظاهر كلام المصنف - رحمه الله - أن الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم. وقد مثَّل هو بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري نحو {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}، ومما هو جملة نحو {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ}، أما ما كان بحرف مصدري فلا نزاع فيه..... والأحسن عندي أن يكون فاعل (بدا) ضميراً يعود علي المصدر المنسب من قوله: (إلا أن يسجن)، أو علي المصدر المفهوم من قوله: (لَيْسَجَنَّ) ن أو علي المصدر الدال عليه السجن في قوله: {قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ}، فالتقدير علي هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه مقسمين ليسجنه<sup>(١)</sup>. ففي المسألة السابقة اهتم أبو حيان بعرض الآراء الخلفية في مسألة "أن الفاعل لا يكون جملة"، فاهتم بعرض رأي ابن مالك في المسألة وكذلك سيوييه، كما اهتم بعرض المذاهب المختلفة في هذه المسألة، حيث نص على أن الإخبار عن الجملة فيه ثلاثة مذاهب، كما اهتم بتسمية النحاة ممن أخذ بكل رأي أو مذهب، واهتم بعرض توجيهاتهم الإعرابية في كل مذهب، ومثال على ذلك عرضه للمذهب أو الرأي الثالث في المسألة السابقة حيث قال: (والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر. ولا يجيزون: يسرني يخرج عبد الله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه. وقد نسب هذا القول إلي س، وكلام س محتمل).

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٥٤: ٥٧).

والأمثلة في الكتاب كثيرة على اهتمامه بتوجيه الشواهد المختلف، وبيان الحكم في كل شاهد ومن ذلك قوله في شرح قول ابن مالك في إن كان المعتل الآخر بالألف يقدر فيه غير الجزم: (وقوله: فإن كان ألفاً قدر فيه غير الجزم الذي آخره ألف من الأسماء المعربة قدر فيه الرفع والنصب والجر، أو من المضارع المعرب بغير النون قدر فيه الرفع والنصب، مثال الأول: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ومثال الثاني: يخشى زيد، ولن يخشى)<sup>(١)</sup>، حيث اهتم أبو حيان بإيراد الأحكام الإعرابية على المعتل الآخر بالألف، ودعم ذلك بالأمثلة لمزيد من الإيضاح والشرح، ومن ذلك قوله في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، (وقوله: ولزوم الألف لغة حارثية يعني لزوم الألف في الرفع والنصب والجر، فلا تنقلب إلي الياء في النصب/ والجر..... إلا أن معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقبلوا تلك الألف ياء،..... وأحسن ما خرج عليه قوله تعالى: {إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ} في قراءة من قرأ (هذان) بالألف من قراء السبعة حمله علي هذه اللغة)<sup>(٣)</sup>.

#### (٥) الاستطراد في التوضيح دون تزييد:

لقد لمست الباحثة في كتاب التذليل والتكميل في الجزء الأول الذي كان عليه مدار هذا البحث أن أبا حيان قد استطراد في التوضيح استطراداً كبيراً وزاد فيه كثيراً، وعرض فيه المسألة من اتجاهات كثيرة، حيث ساق التعريفات اللغوية والاصطلاحية عند أكثر من عالم من العلماء، وسرد الآراء، وحكم برأيه في مسائل عدة، كما حكم على رأي المصنف وهو ابن مالك بأحكام كثيرة، وهذا كله إن دل، فإنما يدل على سعي أبي حيان إلى إظهار شخصيته في كتاب التذليل والتكميل، وتنبية القارئ إلى رؤيته النحوية الثاقبة، وسعة اطلاعه، ففي مسألة

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٢٠٠).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٢٠٠).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٢٤٥ : ٢٤٨).

الإعراب وتعريفه أطنب أبو حيان كثيرًا، حيث عرض تعريفه عند أكثر من عالم، واستطرد في عرض آراء النحاة في الإعراب ومن ذلك قوله: (وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي.....، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س، .....، قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكمية كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب....، وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي.....)<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتضح أن أبا حيان في كتابه التذليل والتكميل قد اهتم اهتمامًا كبيرًا بالمادة العلمية التي ساقها في الكتاب، فجاءت خصائصه التعليمية متميزة عن غيره من شروح كتاب التسهيل لابن مالك، حيث اهتم بالتعريفات اللغوية، وشرح وتفسير بعض المفردات الغريبة على القارئ، واهتم بعرض الآراء الخلافية، وتوجيه الشواهد، كما أسهب وأطنب في شرح العديد من المسائل بصورة كبيرة، كما اهتم بإعراب بعض المفردات في الشواهد التي ساقها للتمثيل على أحد القواعد النحوية، في حين أهمل إعراب الشواهد بأكملها، كما اهتم بسوق بعض اللغات للقبائل واللهجات العربية المختلفة.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١١٦).

## المبحث السادس: منهج أبي حيان في كتاب التذليل والتكميل من خلال المباحث السابقة

من خلال تحليل الباحثة للجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان؛ اتضح للباحثة المنهج الذي سار عليه أبو حيان في كتابه، ويمكن إجمال هذا المنهج في النقاط التالية:

١. لقد اعتنى أبو حيان كثيراً بالحدود أو التعريفات، والتي كان يبدأ بها ابن مالك أبواب الكتاب، فاعتنى بها وعرفها تعريفاً لغوياً ثم ذكر عدة تعريفات اصطلاحية عند النحاة، كما اعترض أبو حيان كثيراً على الحدود التي ذكرها ابن مالك، واستدرك عليه فيها.

٢. اعتنى أبو حيان كثيراً بالأراء التي ينقلها عن نحاة آخرين، فقد حرص في معظمها أن يذكر اسم القائل، أو يذكر اسم كتابه، ومن ذلك قوله: (قال صاحب المستوفي...)، (قال صاحب البسيط...)، كما يقول: (قال ابن هشام:.....).

٣. كان أبو حيان يرمز إلى سيبويه بالرمز "س" فيقول: (قال س: "هذا باب علم.....")<sup>(١)</sup>، كما كان يشير إلى ابن مالك بقوله "المصنف"، فيقول: (قال المصنف: "احتراز من اللفظ...")، ومرة واحدة أشار إليه باسمه فقال: (واختصر الحديث مالك.....)<sup>(٢)</sup>.

٤. كان أبو حيان يستخدم لفظ "أصحابنا" كثيراً في كتاب التذليل والتكميل، فيقول: (ذكر أصحابنا...، أو قال بعض أصحابنا...، أو قال أصحابنا...، وذهب متأخرو أصحابنا...) وغيرها، وقد حاولت الباحثة البحث عن مقصوده بكلمة "أصحابنا" فوجدت أنه قد ذكر بعضهم في مواضع في كتاب

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١٨/١).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١٨٩/١).

التذليل والتكميل، فمنهم (أبو بكر بن طاهر، أبو إسحاق بن ملكون، ابن هشام، الجزولي، أبو الحسن ابن عصفور<sup>(١)</sup>)، أبو بكر بن مسعود أبو ركب<sup>(٢)</sup>، أبو علي<sup>(٣)</sup>) وقد ذكر منهم جماعة حيث قال: (وذهب بعض أصحابنا المغاربة<sup>(٤)</sup>).

٥. أورد أبو حيان الكثير من الشواهد المتنوعة في كتابه إما للتمثيل على كلام ابن مالك، وذلك لتبسيط وإيصال المعلومات بشكل أوضح، أو للرد على أحد آرائه التي اختلف معه فيها، أو للتمثيل على كلام بعض من نقل عنهم، أو نقلها في سياق نقله عن نحاة آخرين.

٦. اهتم أبو حيان بتوجيه بعض الشواهد والرد عليها، والتعليق عليها.

٧. عمد أبو حيان إلى تفسير بعض الألفاظ الغريبة التي أوردها، بينما غفل عن تفسير البعض الآخر، ومن الممكن أن يكون السبب في ذلك هو أن في زمان أبي حيان قد تكون تلك الكلمات واضحة للقراء والدارسين في ذلك العصر.

٨. لم يفرط أبو حيان في التقسيم والتفريع في كتابه، وإنما سار في تقسيمه لكتاب التذليل والتكميل على نفس نهج ابن مالك في تقسيم كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حيث قسم الكتاب إلى أبواب، وتفرع من بعض الأبواب فصول.

٩. تمثلت الطريقة التي اتبعها أبو حيان شرحه لكلام ابن مالك في كتابه التذليل والتكميل في ذكر كلام ابن مالك في التسهيل، ثم يتبعه بشرحه لهذا الكلام

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (٣٨/١).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (٨٥/١).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١٨٧/١).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (٣٠٠/١).

- بالتفصيل، هذا بجانب التطرق للكثير من الآراء والمذاهب النحوية المختلفة مستعيناً بعدد كبير من الشواهد.
١٠. لم يتطرق أبو حيان إلى عزو الآيات إلى سورها ولا إلى ذكر رقم الآية، وكذلك لم يتطرق إلى تخريج الحديث ولا ذكر رواته.
١١. في شواهد القراءات القرآنية عزا أبو حيان بعضها إلى قرائها، بينما لم يعزو البعض الآخر.
١٢. في الشواهد الشعرية عزا الكثير من الشواهد إلى قائلها، كما ذكر العديد منها دون عزو.
١٣. لم يكثر أبو حيان من التعليقات الافتراضية والجدلية التي لا طائل منها، بل استخدم التعليقات لتفسير وشرح كلام ابن مالك وإيضاحاً يقصده، أو لإثبات رأيه فيما يستدركه على ابن مالك من أمور ناقصة لم يوردها، أو في تعليقه على استحسان بعض آراء النحاة الذين يعرض آرائهم، كما قد يستخدمها في الرد عليهم عند رفض كلامهم لبيان سبب رفضه. ومن الأمثلة على التعليقات قوله: (وإنما قال المصنف "بعض العلماء" ولم يقل "وزاد بعض النحويين" لأن هذا القول لم ينقل عن نحوي فيما نعلم، وإنما قاله بعض من تكلم في علم الأصول، فلذلك قال: "بعض العلماء" ولم يقل "بعض النحويين")<sup>(١)</sup>.
١٤. اعترض أبو حيان على ابن مالك في ذهابه إلى تعليل أمور وضعية لا حاجة إلى تعليلها.
١٥. كانت اعتراضات أبي حيان على ابن مالك كثيرة في كتاب التذليل والتكميل، ومن الأمثلة عليها: ( وليس ما رد به صحيحاً في الاستدلال... )<sup>(٢)</sup>، (وقد

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٤٢).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/ ٩٢).

- أهمل المصنف ما يعين المضارع للحال....<sup>(١)</sup>، (وحد المصنف الإسناد..... وهذا حد ناقص لأنه غير جامع؛ ...)<sup>(٢)</sup>.
١٦. اعترض أبو حيان كذلك على آراء بعض النحاة الذين عرض لآرائهم في كتاب التذليل والتكميل، ورد على بعضهم، ومن الأمثلة قوله: (وزعم بعض النحويين أن اللفظة المفردة وجودًا وتقديرًا..... ورد هذا المذهب بأنهما مركبان تقديرًا.....)<sup>(٣)</sup>.
١٧. ذكر أبو حيان العديد من التأويلات خلال شرحه لكتاب التذليل والتكميل سواء بالحذف أو بالتضمنين أو الزيادة أو التقديم والتأخير، وذلك في محاولة منه لشرح كلام المصنف، أو التعديل عليه والاستدراك، أو لتأويل بعض الأحكام التي ترد في الأبيات الشعرية التي يوردها لتأويل الضرورة التي وردت فيها، ومن الأمثلة على التأويلات قوله: (وينبغي أن يتأول كلام المصنف في قوله: "ويتعين عند الأكثر بمصاحبة "الآن" على أن يحمل إذا عري عما يخلصه للاستقبال، كمجئيه مع فعل الشرط، ف"الآن" لا تخلصه للحال)<sup>(٤)</sup>.
١٨. لم يتبع أبو حيان مذهب محدد من المذاهب التي كان يعرضها في الكتاب، وإنما كان يتبع ما يراه صائبًا، فتارة يكون في صفوف البصريين، وتارة أخرى يقف في وجههم وينحاز للكوفيين، وحتى عندما يعرض لآراء أصحابه كما أسماهم نجده يرد بعضها، ويستحسن بعضها، فقد كان أبو حيان لا يتعصب لمذهب بعينه ولا لرأي بعينه.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٩٥).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٤٤).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٣٠).

(٤) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٩١).



١٩. استخدم أبو حيان في عرض المسائل لغة تتناسب مع المختصين في اللغة العربية والقواعد النحوية وبالتالي فهي واضحة بالنسبة لذوي الاختصاص والخبرة فقط.
٢٠. جاءت اللغة التي اختارها أبو حيان لعرض وشرح القواعد لغة واضحة، فبالرغم من أن الأسلوب بشكل عام ليس موجهاً لطلاب العلم المبتدئين؛ إلا أنه استخدم لغة واضحة في الشرح، واهتم بسرد الأمثلة الكثيرة ليوضح المراد من كلام ابن مالك.
٢١. استخدم أبو حيان الأندلسي عدد من الكلمات والألفاظ الغريبة وهذا لبلاغته في اللغة العربية وقواعدها، ويُذكر أن أبا حيان حدد عدد من الألفاظ الغريبة وأوضح معناها.
٢٢. اهتم أبو حيان بإعراب بعض المفردات التي أوردتها في الشواهد التي ساقها، وبيان هذا الإعراب.
٢٣. اهتم أبو حيان بتوجيه إعراب الشواهد والآيات المختلف في إعرابها، فقد رأت الباحثة أن أبا حيان كان يورد الشواهد المختلف في إعرابها، ويستعرض آراء النحاة في كل وجه من الوجوه الإعرابية، ثم يختم الكلام بالمذهب الذي اختاره.
٢٤. استطرد أبو حيان في التوضيح استطراداً كبيراً وزاد فيه، حيث عرض المسألة من اتجاهات متعددة من خلال سياق التعريفات اللغوية والاصطلاحية لدى العديد من العلماء، وسرد الآراء، وحكم برأيه في مسائل متنوعة، كما حكم على رأي ابن مالك بأحكام كثيرة.
٢٥. استخدم أبو حيان كلمة "انتهى" كثيراً بعد نقله لآراء النحاة الآخرين، أو بعد ذكر كلام المصنف أو نقل رأيه في مسألة ما قد عرضها في كتاب تكميل التسهيل، وذلك لبيان أن ما ينقله قد انتهى، وسيبدأ بعدها بذكر كلامه هو أو

بذكر آراء الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك قوله: (انتهى ما لخص من كلام المصنف في شرحه)<sup>(١)</sup>.

٢٦. علق أبو حيان على كلام ابن مالك في بعض الأحيان بالقبول، ومن الأمثلة على ذلك قوله: (وهذا الذي ذكره هو الغالب....)<sup>(٢)</sup>، وقوله: (ودل كلام المصنف أيضاً على أن ما آخره ياء تشبه الألف.... وهذا كما ذكر)<sup>(٣)</sup>.

وبعد عرض الجزء السابق من تحليل الكتاب؛ يتضح المنهج العام الذي اتبعه أبو حيان في كتابه التذليل والتكميل في شرح التسهيل، حيث اعتمد على عرض النص الأصلي لابن مالك، ومن ثم تجزئة هذا النص وتحليله وتفسيره بشيء من التفصيل، وعرض آراء السابقين من النحاة ومضاهاة ومقارنة آرائهم بما أورده ابن مالك في كتابه، كما استعان أبو حيان أيضاً بشواهد متعددة من القرآن والسنة والشعر وذلك من أجل الخروج بنتائج سواء كانت تشمل التأييد أو الرفض.

### الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث قد توصلت الباحثة إلى نتائج، من أهمها:

- ١- يعد كتاب "التذليل والتكميل في شرح التسهيل" أحد كتب التراث الزاخرة بالمادة العلمية النافعة الوفيرة.
- ٢- يكمن الدافع الأساسي لتأليف كتاب التذليل والتكميل، في طلب العامة من أبي حيان أن يقوم بتبسيط محتواه وشرحه ليستفيدوا منه.
- ٣- اتبع أبو حيان في كتابه التذليل والتكميل أسلوباً يتناسب مع ذوي الاختصاص والخبرة في اللغة العربية والقواعد النحوية، ولا يتناسب مع حديثي العهد بالقواعد النحوية، فهو كتاب ذو محتوى علمي ولا يُناسب المتعلمين المبتدئين.

(١) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٩٩).

(٢) ينظر: التذليل والتكميل، (١/١٠٦).

(٣) ينظر: التذليل والتكميل، (١/٢٠١).

- ٤- استشهد أبو حيان بعدة أنواع من الشواهد مثل الآيات والقراءات القرآنية والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية وأقوال العرب، وقد اتبع أنماطاً متباينة في عرضه لتلك الشواهد ولم يلتزم بنمط واحد في كل مرة.
- ٥- اعتمد أبو حيان على عدد قليل جداً من الأحاديث النبوية الشريفة كشواهد في شرحه، وذلك لأنه كان يرى أن من رواة الأحاديث بعضهم من الأعاجم فمن الممكن أن يكون اللحن قد طال كلامهم، فعدل عن الاستشهاد به بكم كبير مثل القرآن الكريم والأشعار وأقوال العرب.
- ٦- احتوى الجزء الأول من كتاب التذليل والتكميل على كم هائل من الشواهد القرآنية والشعرية، والتي كانت بمثابة أدلة على المسائل التي يتناولها أبو حيان بالشرح والتفسير، أو أمثلة لتوضيح كلام ابن مالك.
- ٧- اعتمد أبو حيان في شرحه لكلام ابن مالك على وضوح العبارات، وذكر الشواهد كاملة وتوجيهها وإعراب بعضها، من أجل مزيد من الفهم وإيصال المعلومة.
- ٨- كثرت المسائل الخلافية التي أوردها أبو حيان في كتاب التذليل والتكميل، فلا تكاد تمر مسألة نحوية إلا وسرد فيها أبو حيان خلافاً للنحاة وآرائهم المتغايرة، وقد يسرد أبو حيان هذا الخلاف في عدة صفحات من الكتاب، وقد يقتصر على ذكر أن هناك خلاف.
- ٩- ظهرت شخصية أبي حيان في شرحه لكتاب ابن مالك بشكل واضح، حيث كان يظهر رأيه في الكثير من المسائل، ويعترض كثيراً على كلام ابن مالك ويعلل ويظهر سبب ذلك الاعتراض.
- ١٠- يتمثل الإطار العام لمنهج أبي حيان في كتابه التذليل والتكميل على ذكر النص الأصلي لكلام ابن مالك، وبعدها تجزئة النص وتحليله، ومن ثم تناول كل جزئية منه بالشرح والتفسير، وعرض آراء النحاة السابقين ومقارنتها بنص

ابن مالك، مع الاستعانة بشواهد من الآيات والقراءات القرآنية والشعر العربي.

١١- عقد أبو حيان موازنة أثناء شرحه للمسائل الخلافية، ورجح ما رآه ملائماً، وفي أحيان كثيرة كان يُعلق عليها.

١٢- لم يُكثر أبو حيان من التعليقات الافتراضية، حيث أراد أن تكون الأحكام النحوية خالية من العلل الجدلية، وقد كرر أبو حيان أمر رفضه للتعليقات كثيراً، كما اعترض على ابن مالك في ذهابه إلى تعليل أمور وضعية لا حاجة إلى تعليلها.

١٣- استخدم أبو حيان التاويلات كثيراً في شرحه لكلام ابن مالك، أو في شرح آراء بعض النحاة.

١٤- لاحظت الباحثة أن أبا حيان لم يتعصب لمذهب نحوي واحد، ولا لرأي بعينه، وإنما كان حيادياً في عرض الآراء، وترجيح ما يراه مناسباً، بل وقد يشارك برأي جديد في بعض المسائل.

## قائمة المراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦٦م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٩٨م.
٤. الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، حاتم صالح الضامن، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٢م.
٥. الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
٦. الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود فجال، دمشق، دار القلم، ١٩٨٩م.
٧. البحر المحيط في التفسير، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠م.
٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا- لبنان، المكتبة العصرية.
٩. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٥م.
١١. تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
١٢. التذليل والتكميل في شرح التسهيل: دراسة و تحليل اختبارات أبي حيان النحوية في كتابه، أحمد القاضي، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.

١٣. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٩٨م.
١٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
١٥. الحروف، أبو نصر إسماعيل الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، سلسلة بحوث ودراسات، العدد (٤٦)، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
١٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الهند، س دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد، ط٢، ١٩٧٢م.
١٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، القاهرة، دار ابن كثير، ١٩٨٦م.
١٨. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
١٩. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.
٢٠. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ١٩٨٦م.
٢١. اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
٢٢. المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال مكرم، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٠م.

٢٣. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ٢٠١٣م.
٢٤. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م.
٢٥. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م.

### فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٣٠	٣٤	﴿لِّلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	البقرة
٢٧	٦٧	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾	البقرة
٢٩	١٠٢	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾	البقرة
٢٧	٢٢٨	﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة
٢٦	١٥٩	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾	آل عمران
٢٦	١١٩	﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	المائدة
٢٨	٨٠	﴿أَتَحَاجُّونِي﴾	الأنعام
٢٩	١٠	﴿مَعَانِسَ﴾	الأعراف
٣٠	٢	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾	التوبة
٢٣	٢	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	يوسف
٥٧	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	يوسف
٢٨	٥٤	﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾	الحجر
٢٦	٩٨	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾	النحل
٢٦	٣٣	﴿كَلْنَا الْجِنِّينَ أَتَتْ أَكْلَهَا﴾	الكهف
٢٥	٩٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾	مريم
٣٠	٦٣	﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	طه
٢٨	٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	الحج
٢٩	٢٢١	﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾	الشعراء
٢٧	٢٤	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾	الروم
٢٧	١٠	﴿الظُّنُونَا﴾	الأحزاب
٣١	٣٨	﴿إِنَّكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾	الصفافات



الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٣٠	٦٤	﴿تَأْمُرُونِي﴾	الزمر
٢٥	٦	﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾	الطلاق
٢٥	٤	﴿ثُمَّارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾	الملك
٢٧	١	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	الكوثر

### فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	رأس الحديث
٣٢	الكلمة الطيبة صدقة
٣٢	فذلك عين الريا
٣٢	فإنما أدركن واحد منكم الدجال
٣٢	نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَاهَا كَمَا سَمِعَهَا
٣٢	مَنْ تَعَزَّى بَعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ، وَلَا تَكُنُوا
٣٣	إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار
٣٣	وتتطلق على الكلام، نحو ما روى "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل .....

### فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البيت
١١	تبدي، فخلنا وجهه فلق الصبح يلوح لنا من حالك الشعر في جنح
١٢	لقد نادى لسان العج ز في الجم الغفير
١٢	تيمن بها من غرة نورها الشمس أضاعت دجى الأيام، فارتفع اللبس
٣٥	كلمته بجفون غير ناطقة فكان من رده ما قال حاجبه
٣٥	تقول عجوز مدرجسي متروحا على بابها من عند أهلي وغاديا
٣٥	أحبب حبيبك حبا رويدا فقد لا يعولك أن تصرما
٣٦	لأخوين كانا خير أخوين شيمة وأنفعه في حاجة لي أريدها
٣٦	ألا هل إلى ريا سبيل وساعة تكلمني فيها من الدهر خاليا
٣٦	أخشى فظاظة عم أو جفاء أخ وكنت أخشى عليها من أذى الكلم
٣٧	وعظمتك أجدات صمت ونعناك ألسنة خفت
٣٧	وقد تدرك الإنسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديا